احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة

صفحـ(٣)ـة

«قانون كورونا الكبير».. التفاف الحكومة الإسرائيلية على الكنيست!

صفحـ(٤)ـة

مدار
المشهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٠/٧/٢٨ الموافق ٧ ذو الحجة ١٤٤١ هـ العدد ٤٥٠ السنة الثامنة عشرة

المشهد الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

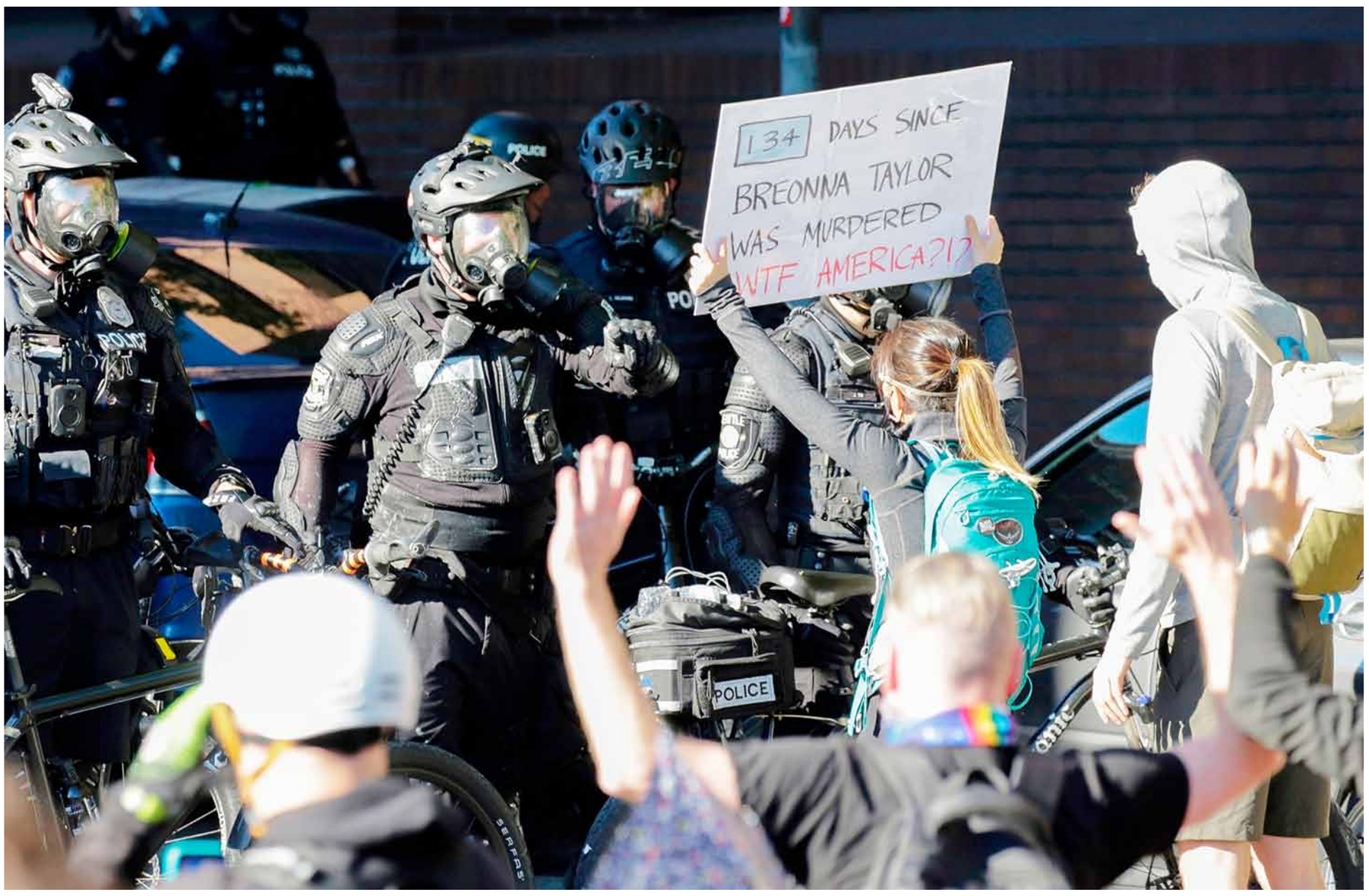

رهان نتنياهو على اليمين الأميركي: مخاطر تتكشف.

هل بدأ الاجماع الأميركي فوق الحزبي حيال دعم إسرائيل بالتصدّع؟

كتب عصمت منصور:

يمكن القول إن نشوة النصر التي عاشها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لحظة إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض يوم ٢٠٢٠/١/١٨ عن خطته للسلام في الشرق الأوسط والتي أطلق عليها اسم «صفقة القرن»، والتي جاءت في ذروة صراع الأول على السلطة في جولة انتخابات ثالثة وحاسمة متوجة رزمة سخية وغير مسبوقة من الهدايا التي قدمها له الرئيس الأميركي تباعا (الاعتراف بضم القدس والجولان ونقل السفارة وإغلاق بعثة المنظمة في واشنطن ومحاصرة وكالة الأونروا... إلخ)، لن تكون عابرة وقصيرة فقط، بل قد تعتبر لحظة الهبوط بالعلاقات الأميركية- الإسرائيلية إلى مستوى غير مسبوق من التردي والانحطاط لتسجل على أنها بداية النهاية التي تصدع فيها الإجماع الأميركي فوق الحزبي على دعم إسرائيل.

كما أن التراجع الذي يمكن أن تشهده العلاقات الأميركية- الإسرائيلية في حال فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في جولة الانتخابات القادمة، بات يثير الكثير من إمارات القلق لدى النخب الإسرائيلية والأميركية وفي أوساط المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة على حد سواء، بعد أن ذهب نتنياهو بعيدا في انحيازه للحزب الجمهوري وتماهيه مع إدارة ترامب وفريقه في البيت الأبيض على حساب العلاقة مع الحزب الديمقراطي، وبعد أن ساهم بشكل مثابر وفي أكثر من محطة في استبدال تأثير وقوة الصوت اليهودي بصوت المسيحيين الأفنجيليين كعامل حاسم في تقديم مصالح إسرائيل.

قد تكون خطوة تعيين غلعاد إردان سفيرا جديدا لإسرائيل في واشنطن بديلا عن السفير الإسرائيلي الحالي رون دريمر، وخطوة تسلم غابي أشكنازي لوزارة الخارجية، هما من الإشارات الأولى إلى محاولة إعادة التوازن للعلاقة مع الديمقراطيين وإخراجها من يد نتنياهو. ولكن وصول إردان إلى واشنطن لن يكون له تأثير جدي إذا لم يتزامن مع خطوة أخرى تتمثل في استقالة السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان عملا بالتقليد الأميركي عند تبدل إدارة ترامب وخروجها من البيت الأبيض، وفق ما يرى الصحافي يعقوب أحيمئير في مقالته التي نشرها في صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو.

لقد ساد اعتقاد في إسرائيل (تبين أنه متسرع) بأن فترة ولاية الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما والذي يحلو لنتنياهو أن يصفه بالرئيس المعادي، والتي استمرت ثماني سنوات، ستكون هي المؤشر الذي سجل التراجع الأكبر في تاريخ العلاقة بين حكومة إسرائيل والبيت الأبيض، إلى درجة دفعت أوباما إلى التذمر بشكل علني في مقابلات متلفزة من تدخلات نتنياهو في سياسته الخارجية، واصفا سلوك نتنياهو «بالتدخل غير المسبوق والذي لا يذكر مثله في شؤوننا الداخلية».

استطاع نتنياهو تحدي البيت الأبيض في الاتفاق النووي الإيراني، والذي سبقه صراع شخصي وسياسي بين الرجلين حول التهدئة في غزة ما بعد عدوان ٢٠١٤، والتي جاءت بعد إهانات علنية وجهتها حكومة نتنياهو ونتنياهو شخصيا لوزير خارجية أوباما جون كيري عشية مساعيه لإعادة إطلاق المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، والتي دفعت البيت الأبيض إلى إبراز صور وتسريب تصريحات تصف نتنياهو بغير المؤدب والعابث بالعلاقات الأميركية- الإسرائيلية.

لم تبق العلاقة المتوترة بين نتنياهو وأوباما وإدارته محصورة في الطواقم العليا وكبار الموظفين بل انعكست على الرأي العام الإسرائيلي والأميركي على حد سواء، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة «جيروزاليم بوست» في العام ٢٠١٤ أن نسبة ٧٢٪ من الجمهور ترى التوتر بين أوباما ونتنياهو انعكس سلبا على علاقة البلدين، كما أظهر استطلاع آخر في ٢٠١٧ أن ٤١٪ من الجمهور يرون أن امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار رقم ٢٣٣٤ والذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، سببه العلاقة المتوترة بين نتنياهو وأوباما.

توترات سابقة

إن حدوث توتر أو تفاوت في الرؤية والمصالح المباشرة بين إسرائيل وحليفتها الاستراتيجية الكبرى في العالم، الولايات المتحدة، ليس أمرا نادر الحدوث. فقد شهدت العلاقة التي تعد الأقرب والأكثر استراتيجية بين الدولة «الصغيرة والمحاطة بالتهديدات» وبين الدولة العظمى الأقوى عالميا، توترات وأزمات كثيرة وعابرة سرعان ما تم تداركها بحيث لم يجرؤ رئيس حكومة إسرائيلية قبل نتنياهو على العبث بها أو التدخل في الشؤون الأميركية الداخلية أو تغليب مصلحة حزب على آخر.

لعل آخر الأزمات ما قبل عهد نتنياهو حدثت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير والرئيس الأميركي الجمهوري جورج بوش الأب في العام ١٩٩٠- ١٩٩١ عندما هاجم بوش الأب شامير واتهم منظمة «إيباك» بالعمل ضد مصالح بلاده، وقرر لأول مرة تجميد ضمانات القروض التي تقدمها بلاده لإسرائيل وذلك على خلفية أزمة الخليج الأولى والتحضير لمؤتمر مدريد للسلام، ليجد شامير أن التجاوب مع رغبة الحليف الأكبر وعدم خرق التقليد الراسخ في العلاقة بين الحليف الأكبر والحليف الأصغر هما الأضمن له لحفظ مصالح حكومته.

وجرب أريئيل شارون هو الآخر في لحظة دولية مشابهة لتلك التي اصطدم فيها شامير مع بوش الأب، أن يفرض أجندته على الإدارة الأميركية عشية التحضير لتشكيل تحالف عربي قبل حرب الخليج الثانية وما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهو ما عبر عنه في تصريحه الشهير في العام ٢٠٠١ والذي حذر فيه من أن إسرائيل في ٢٠١١ لن تقبل بأن يكون مصيرها شبيهاً بمصير تشيكوسلوفاكيا التي تمت «التضحية» بها للنازية عشية الحرب العالمية الثانية. وسرعان ما وجد شارون بغريزته السياسية الحادة الآلية لكسب ود حليفه الأكبر ليدخل الرجلان (شارون وجورج بوش الابن) في علاقة توصف في الأدبيات الإسرائيلية على أنها الأكثر حميمية بين قادة البلدين والتي استطاع من خلالها ومقابل الانسحاب الأحادي من غزة أن ينتزع رسالة تعهد رسمية باسم الرئيس جورج بوش الابن يتعهد فيها «بأن يتم أخذ مصالح إسرائيل والتغيرات التي وقعت على الأرض (الكتل الاستيطانية) في الاعتبار عند عقد أي اتفاق سلام مستقبلي مع الفلسطينيين».

التخوف من عودة الديمقراطيين

حالياً تشارف ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأولى على الانتهاء، ومعها تزداد التحذيرات من وصول العلاقات بين إسرائيل وحليفتها الاستراتيجية إلى أدنى مستوى، حيث دعا معهد أبحاث الأمن القومي إلى الاستعداد لإمكانية هزيمة ترامب وتسلم بايدن للحكم، معتبرا أن هناك أساساً جيدا للاعتقاد بأن ولاية بايدن ستشهد توترا مع نتنياهو في قضيتين أساسيتين، وهما الملف الإيراني وإمكانية العودة للاتفاق مع إيران، والملف الفلسطيني. وهذا التخوف من عودة الديمقراطيين غير مسبوق ولا يقتصر على إسرائيل، حيث قالت سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الأمم المتحدة نيكي هيلي في تصريحات أمام الائتلاف اليهودي الجمهوري: «إذا جاء بايدن فإن كل التقدم الذي أحرزناه سيختفي، إنني أكره فكرة أن كل ما أحرزناه في كل ما يتعلق بإسرائيل في الشرق الأوسط والملف الإيراني سيختفي».

قابل هذه التصريحات خطاب بثته حملة بايدن عبر شبكات الإنترنت موجه للمسلمين في الولايات المتحدة استهله بحديث نبوي شريف وطلب الاستعانة بهم ودعوتهم لأن يكونوا جزءا من صناعة القرار في إدارته القادمة في حال فوزه في الانتخابات.

يعكس هذا القلق المتبادل بين أركان إدارة ترامب وحكومة نتنياهو وقاعدتها اليمينية التحول الكبير الذي شهدته العلاقات الأميركية- الإسرائيلية نحو الأسوأ، وهو يعكس تخلخل أحد أهم ركائز هذه العلاقة وثوابتها التاريخية القائمة على الحرص الشديد على بقاء إسرائيل ومصالحها في مرتبة فوق حزبية وضمن حالة الإجماع الداخلي وبعيدا عن الصراعات الداخلية.

ودفع مسلسل التدهور في العلاقة مع الحزب الديمقراطي ديفيد هوروفيتس، محرر «تايمز أوف إسرائيل»، إلى التعبير عن خشيته من أن وقوف إسرائيل بشكل سافر إلى جانب ترامب قد أضر بالعلاقة بشكل سيكون من التعذر إصلاحه، وأن إسرائيل فقدت ميزة كونها تتمتع بإجماع نادر في الساحة السياسية الأميركية وتقع خارج نطاق الاستقطاب الحزبي، لافتا إلى أنها تحولت إلى إسفين انتخابي بعد أن اعتبر ترامب «أن من يصوت من اليهود الأميركان للديمقراطيين يعتبر جاهلا وناكرا للجميل».

لم تخف نانسي بلوسي، رئيسة مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي، امتعاضها من انحياز نتنياهو الواضح لإدارة ترامب والذي وصفه هوروفيتس «بأن نتنياهو يعمل لصالح ترامب» وقد عبرت عن ذلك بقولها «إن البلدين قادران على تجاوز ترامب ونتنياهو معا».

ربما يستطيع البلدان تجاوز نتنياهو ترامب، لكن هذا سيحتاج إلى رئيس لديه الرغبة وبصعوبة وفي مدى زمني طويل، كما وصف عملية ترميم العلاقات التي أفسدها نتنياهو أحد القادة الذي وُصف بأنه «الأكثر احتراما في الأوساط اليهودية في الولايات المتحدة».

ويمكن النظر إلى عدم مشاركة أي عضو في الحزب الديمقراطي في حفل نقل السفارة الأميركية إلى القدس والخوض في جدل الضم وإعلان بايدن معارضته لخطة نتنياهو التي يدعمها ترامب وفريقه، على أنها الأمثلة الأبرز على تحول إسرائيل من قضية إجماع وتحالف فوق حزبي إلى قضية حزبية ومادة مناكفة بين الحزبين، ومع ذلك فهي لا تعتبر الذروة التي يمكن اعتبارها اللحظة الحاسمة ولا يمكن العودة لما قبلها كما في قضية عدم السماح لعضوتي الكونغرس المسلمتين عن الحزب الديمقراطي إلهان عمر ورشيدة طليب من دخول إسرائيل. فلقد اعتبر الحزب الديمقراطي القرار بمثابة انصياع أعمى من نتنياهو لأجندة ترامب الحزبية الداخلية، وإهانة لعضوتي كونغرس منتخبتين. وعبر موقع «مكور ريشون» عن الأزمة التي افتعلها نتنياهو إرضاء لترامب بعنوان بارز (الديمقراطيون ينفصلون عن إسرائيل)، أما القادة اليهود في أميركا فقد وصفوا لصحيفة «معاريف» دون ذكر أسمائهم الضرر الذي أحدثه نتنياهو بأنه تدمير للقاعدة والأساس الصلب للدعم الأميركي لإسرائيل وتحول إسرائيل إلى قضية سياسية بدلاً من كونها قيمة ونموذجا يحتذى.

يُشار هنا إلى أن التحولات التي تشهدها قاعدة الحزب الديمقراطي نحو اليسار وحملة المرشح الديمقراطي بيرني ساندرز التي تخللتها انتقادات صريحة لسياسة نتنياهو وإسرائيل تجاه الفلسطينيين، لم يكن لها أن تتحدد أكثر وأن تجد لها تعبيرا بهذا الحجم لولا سياسة نتنياهو الأحادية وانحيازه الأعمى لترامب بما يرمز إليه الأمر من إشارات إلى أنه تخلى عن الصوت الديمقراطي وفقد الثقة بدعم الصوت اليهودي الأميركي لسياسته ووضع كل ثقله على الصوت الأفنجيلي المسيحي المتطرف، وهي خطوة قد تكون محسوبة بدقة على ضوء ما تظهره الاستطلاعات من تراجع شعبية إسرائيل في أوساط الديمقراطيين، حيث أظهر استطلاع نشرته «معاريف» في نهاية العام ٢٠١٩ أن ٣٩٪ من الناخبين الديمقراطيين يميلون لفلسطين مقابل ٣٣٪ يميلون لإسرائيل.

الخلاصة التي وصل إليها نتنياهو أو الأمر الواقع والضرر الذي أنتجته سياسته تقود في أحسن الأحوال إلى فقدان الإجماع الداخلي الأميركي والتفريط بالمبدأ الأعلى والقيمة الكبرى التي تمتعت بها إسرائيل في البقاء في قلب الإجماع لدى الحزبيين الكبيرين. وعندما يصرح بايدن بأن نتنياهو يتجه أكثر وأكثر نحو اليمين المتطرف، فهو لا يقصد اليمين الإسرائيلي حصرا، بل اليمين الأميركي أيضا، بما لهذا من انعكاس مباشر وغير مباشر على موقف الحزب الديمقراطي والإعلام الأميركي.

لقد قامت العلاقات الأميركية- الإسرائيلية تاريخيا وحافظت على ثباتها بالاستناد إلى مثلث متساوي الأضلاع يجمع بين المصلحة والقيم المشتركة والسياسة، وحرص كل قادة إسرائيل بنسب متفاوتة على تغليب القيم والمصالح المشتركة العليا على السياسة والمصالح الحزبية والشخصية، وهو عكس ما قام به نتنياهو خلال سبع سنوات من العلاقة المتوترة والعدائية في فترة ولاية باراك أوباما وأربع سنوات من الانحياز والتماهي مع إدارة ترامب على حساب الحزب الديمقراطي الذي قد يعود قريبا بدون هامش واسع من المناورة وفرص أقل لترميم ما تم تدميره.

كلمة في البداية

صورة إسرائيل تحت وطأة احتجاجات ٢٠٢٠

أنطوان شلحت

تسلط أغلبية مواد هذا العدد الأسبوعي من «المشهد الإسرائيلي» الضوء على المُستجدات التي تراكمت في إسرائيل ترتباً على استمرار تداعيات أزمة فيروس كورونا، وفي مقدمها الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية الآخذة بالتأجج على خلفية هذه التداعيات.

ولعل أكثر ما ارتأينا الالتفات إليه في الوقت الحالي هو وجود نوع من التناغم أو الربط بين الاحتجاجات ضد الأزمتين الصحية والاقتصادية والاحتجاجات التي تربط بين هاتين الأزمتين وأداء حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، والواقع تحت وطأة كون رئيسها يخصص جلّ وقته لهدف واحد فقط: بقاؤه بأي ثمن، كما سبقت لنا الإشارة إلى ذلك.

هذا الربط تسبّب بانطلاق حراك جديد لحركة تسمي نفسها «الرايات السوداء» والتي نحاول أن نلّم بخلفياتها وبرنامجها استناداً إلى ما توفر بشأنها من معطيات حتى الآن (اقرأ مقال عبد القادر بدوي). وهي تشير، من ضمن أمور أخرى، إلى أن انطلاقها جاء بالأساس كتعبير عن رفض للمفاوضات الجارية بين حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو وحزب أزرق أبيض برئاسة بيني غانتس لتأليف حكومة طوارئ في إسرائيل، وتبنت شعارات تُندّد بتقويض نتنياهو وحكومته للديمقراطية في إسرائيل.

وليس من اليسير استشراف ما يمكن أن يؤول إليه هذا الحراك من النقطة الزمنية الحالية، علماً بأن هناك تعويلاً كبيراً عليه يبدو في الجانب الأبرز منه رغبياً أكثر من كونه واقعياً.

وبالرغم من هذه الرغبية الطاغية على معظم التحليلات التي تناولت طابع هذا الحراك ونشاطه، يمكن حتى الآن أن نشير إلى ما يلي:

أولاً، هذه الاحتجاجات هي بكيفية ما سياسية أيضاً، إذ تركز مطالبتها على تنحي رئيس الحكومة المتهم جنائياً عن منصبه، مع حكومته الفاسدة والمنتفخة، التي توصف بأنها منقطعة عن الواقع. وهناك الكثير من الرسائل من أجل الديمقراطية وضد الديكتاتورية، ومن أجل نظافة اليد وضد الفساد. واللهجة السائدة فيها مساواتية وليبرالية.

ثانياً، تتشكل القاعدة الأساس لهذه الاحتجاجات من الجيل الإسرائيلي الشاب، الذي كما جاء في بعض التعليقات يشبك أذرعه مع الأجيال السابقة ويحمل معه روحية جديدة، وطاقة مندفعة، ومزيجاً جارفاً من غضب وإصرار ونضال وإيمان، كونه ليس لديه عمل وليس لديه أمل.

ثالثاً، ستأخذ هذه الاحتجاجات وقتاً إلى أن تتمكن من تحقيق غاياتها، ولا بدّ من أن نرى أن الغاية الأهم من بينها تتمثّل بإسقاط نتنياهو. وبناء على ذلك سيبقى السؤال: ما هو البديل الذي سيكون ماثلاً أمام إسرائيل في حال إسقاطه، وما هي السياسة التي سينطوي عليها هذا البديل على الصعد كافة؟

فضلاً عن ذلك، نتوقف في هذا العدد، واستمراراً لما بدأنا به في أعداد سابقة، عند آخر تجليات النهج الرامي إلى تجيير أزمة وباء كورونا لمحاصرة الحريات الديمقراطية وتكريس الاستبداد السلطوي، والذي يتبعه نتنياهو المنشغل أكثر من أي شيء آخر بمحاكمته بشبهات فساد (اقرأ مقال سليم سلامة). والمقصود بذلك «قانون كورونا الكبير» (أو: «قانون التفويض») الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي في ساعة متأخرة من يوم ٢٣ تموز الجاري واعتبر أنه يدشن مرحلة جديدة في مسار تطور إسرائيل السياسي والقانوني ويحدث تغييراً جوهرياً في مستوى العلاقة المستقبلية بين الحكومة، بكونها السلطة التنفيذية، وأذرعها المختلفة، من جهة، وبين الكنيست، باعتباره السلطة التشريعية والبرلمان الذي يجسد «حكم الشعب»، من جهة أخرى. والتغيير هنا يطال أيضاً الوضع الدستوري المعمول به في إسرائيل، إلى درجة أن القانون الجديد يشكل خروجاً واضحاً وفظاً عليه. فالوضع الذي كان قائماً حتى اليوم، أن الكنيست هو فقط المخول صلاحية وضع وإقرار الترتيبات والقواعد المعيارية الأساسية الملزمة للجمهور عامة. وما حدث هنا، في هذا القانون، أنه جرى قلب هذه القاعدة، وهو يكتسي خطورة استثنائية كون الحديث يجري حول تشريع جديد يطال، بصورة عميقة وحادة، حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية، بل قد يترتب عليه تجريم وعقوبة جنائية أيضاً.

وبين هذا وذاك استمرت أزمات حكومة نتنياهو الخامسة ورئيسها، سواء على مستوى مواجهة الأوضاع الصحية والاقتصادية المتفاقمة (اقرأ مقال برهوم جرايسي) أو على مستوى السياسة الخارجية ولا سيما في محور «العلاقة الخاصة» القائمة بين إسرائيل والولايات المتحدة والتي تشهد تغيرات قد يتبين أنها دراماتيكية وغير مسبوقة، في ضوء ما طرأ عليها من مستجدات في إبان الولاية الأولى للرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب (اقرأ مقال عصمت منصور). وأهم المستجدات هي تلك التي تسببت حتى الآن بظهور مؤشرات أولى إلى تصدّع الإجماع فوق الحزبي حيال دعم إسرائيل في الولايات المتحدة، كما أبانت حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستجري في تشرين الثاني المقبل.

وليس مبالغة القول إن وجود إسرائيل في الوقت الحالي تحت وطأة احتجاجات اجتماعية هو ما يحثّ على انطلاق آمال من طرف البعض بحدوث تغيير. وفي الوقت ذاته لا يمكن في هذه المرحلة التكهن بمحتواه وحجمه انطلاقاً من حقيقة بسيطة مؤداها أنه لم يفلح بعد في إيجاد تغيير جوهري لدى صناع القرار في إسرائيل، ولا على صعيد المفاهيم العامة السائدة في أوساط المجتمع الإسرائيلي.

نتنياهو في «مثلث برمودا»: أزمتان صحيّة واقتصادية ومحاكمة الفساد!

في حال اختيار نتنياهو الذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة سينتظره غموض «مثلث برمودا» في كل واحدة من الزوايا الثلاث *استطلاعات الرأي لا يمكن أن تقرر منذ الآن النتيجة النهائية للانتخابات *حبل الخلاص الوحيد لنتنياهو: عدم وجود بديل، وفي المقابل فإن قراراً قضائياً يفرض عليه تجميد صلاحياته كرئيس حكومة يجعل من الصعب رؤيته يعود إلى المنصب ذاته

كورنا ينقلب على بيبي بعد أن كان المُخلّص.

كتب برهوم جرايسي:

تزايد الحديث في الأيام الأخيرة عن أن بنيامين نتنياهو يعتزم افتعال أزمة حول مشروع ميزانية الدولة، كي لا يقرها الكنيست حتى الـ ٢٥ من آب المقبل، ليتم حل الحكومة تلقائيا، والتوجه لانتخابات برلمانية مبكرة رابعة، تجري في نهاية تشرين الثاني المقبل. والدافع الأقوى الذي يدور الحديث عنه في كواليس السياسة الإسرائيلية، هو تخوف نتنياهو من صدور قرار قضائي حتى نهاية العام الجاري، يفرض عليه تجميد صلاحياته، بسبب مسار محاكمته المكثف الذي سينطلق في الشهر الأول من العام المقبل.

وكانت المحكمة قد أقرت قبل أيام برنامج عملها في محاكمة نتنياهو في قضايا الفساد الثلاث. إذ ستعقد ثلاث جلسات أسبوعيا، من الاثنين وحتى الأربعاء، ابتداء من الشهر الأول من العام المقبل، للاستماع لشهود الادعاء. وبما أن الحديث عن أعداد كبيرة جدا من الشهود، وبينهم شهود مركزيون، شهاداتهم طويلة، فإن الحديث يدور عن أسابيع عديدة لهذا المسار القضائي. وهنا يصبح من المنطق أن تتوجه جهات ما إلى المحكمة العليا، بطلب أن تفرض على نتنياهو تجميد صلاحياته ومنصبه، لأن انشغاله في المحكمة في ثلاثة أيام مركزية في الأسبوع ولأسابيع طويلة، سيمنعه من التفرغ لمزاولة عمله الحساس.

وورد ذكر سيناريو تجميد الصلاحيات كاحتمال، في اتفاقية الائتلاف الحكومي بين الليكود وحزب أزرق أبيض. وجاء في الاتفاقية أنه في حالة كهذه، فإن الصلاحيات ستنقل فورا إلى ما سُميّ بـ «رئيس الحكومة البديل»، بيني غانتس، على أن تعود الصلاحيات لنتنياهو حينما ينتهي مفعول القرار القضائي.

وحسب ما ينتشر من أحاديث، فإن نتنياهو لا يريد نقل الصلاحيات لغانتس، خوفا من أن يفقد السيطرة على زمام الأمور، التي يطمح للاستمرار بالإمساك بخيوطها من وراء الكواليس. ولهذا فهو يعتقد أن حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات مبكرة جديدة، سيغير موازين القوى بحيث تكون تركيبة الائتلاف كلها من اليمين الاستيطاني المتطرف. وفي حالة تجميد الصلاحيات، فإن نتنياهو سيختار شخصية «مؤتمنة» نوعا ما من ناحيته، لتسليمه الصلاحيات، على أن يستمر في الإمساك بالخيوط، في الوقت الذي يكون فيه بعيدا، ظاهريا، عن دائرة القرار.

وتنص اتفاقية الائتلاف الحاكم على أن تقر الحكومة والكنيست موازنتي العامين الجاري والمقبل معا في هذا العام. والقانون يفرض على الحكومة أن تنجز الموازنة المستحقة، على الأقل، وهي لهذا العام، حتى ثلاثة أشهر من يوم بدء عملها رسميا، بمعنى الـ ٢٥ من آب المقبل. إلا أن نتنياهو انقلب على الاتفاق ويريد إقرار ميزانية العام الجاري فقط، الذي سيكون قد شارف على الانتهاء، عند إقرار الميزانية، وتأجيل ميزانية العام المقبل ٢٠٢١، لتقر حتى نهاية آذار المقبل، وبنيّة اختلاق مشكلة، وعدم إقرارها، ليتم حل الحكومة قبل الوصول إلى موعد استحقاق تسليم غانتس منصب رئاسة الحكومة يوم ٢١ تشرين الأول من العام المقبل.

منذ اليوم الأول لظهور اتفاقية الائتلاف، وحتى قبل إقرارها في الكنيست، كانت تقريبا وحدة حال لدى المحللين والمراقبين، بأن نتنياهو لن يلتزم بالاتفاقية، برغم تعهدات كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم: شاس ويهدوت هتوراة لبيني غانتس بحماية الاتفاقية وضمان تطبيقها. ويوم الأربعاء الماضي، نشأت ظروف تسمح لكتلتي الحريديم بالتخلي عن ذلك التعهد، بعد أن أيدت كتلة أزرق أبيض مشروع قانون قدمته كتلة ميرتس ويمنع فرض «العلاج النفسي بالإكراه» على من أراد التحول الجنسي من المثليين. فهذا القانون أقرته الهيئة العامة بالقراءة التمهيدية، ولكن لا احتمال لنقله إلى مراحل تشريع متقدمة، غير أن دعم كتلة أزرق أبيض للقانون أساء لعلاقتها بكتلتي الحريديم. وفي هذا السياق نذكر أنه على الرغم من الأزمة التي نشأت بين كتلتي أزرق أبيض وكتلتي الحريديم، إلا أن الأخيرتين ليستا معنيتين بحل الحكومة، والذهاب لانتخابات مبكرة، في الوقت الذي فيه انتشار الفيروس بين جمهورهما هو الأعلى جدا من دون منافس، وبأضعاف نسبة انتشاره بين الجمهور العام.

انتخابات في ظل أزمتين صحية واقتصادية

بعد عرض الغموض بشأن مصير استمرار نتنياهو في منصبه، فإن الغموض سيكون أشدّ في الأزمتين الصحية والاقتصادية التي تواجههما إسرائيل في هذه الأيام. فاتخاذ قرار في بحر الشهر المقبل، للتوجه إلى انتخابات تجري بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، سيكون مجازفة كبيرة على مستوى الأزمة الصحية.

فقد اندلعت الموجة الثانية من انتشار فيروس الكورونا في مطلع شهر حزيران، رغم أن التقديرات كانت تتحدث عن أنها ستندلع في شهر أيلول المقبل، وما أن انهارت إحصائيات الانتشار وبدا وكأن إسرائيل تخرج من الأزمة الصحية، حتى بدأت الإحصائيات بالارتفاع. ففي حين هبط عدد المرضى الفعالين في ٢٤ أيار المقبل إلى ١٩١٤ شخصا، وعدد المرضى بوضع صعب هبط إلى أقل من ٥٠ مريضا، فإن عدد المرضى الحاليين، حتى مطلع الأسبوع الجاري، الأحد ٢٦ تموز، تجاوز ٣٤ ألف مريض، وعدد الموتى قفز من ٢٩٠ شخصا إلى حوالي ٤٥٠ شخصا. إلا أن الذين هم في حالة صعبة حوالي ٣١٠ مرضى.

وفي هذه النقطة بالذات نقول إن من يقرر التوجه إلى انتخابات في نهاية آب، لن يعرف ما سيكون عليه الوضع الصحي بعد ثلاثة أشهر، وفي يوم الانتخابات تحديدا، وهناك احتمال بأن تكون الجائحة بحجم يستدعي فرض إغلاقات. فكيف من الممكن حينها دعوة الناس، كل الناس، للتدفق على صناديق الاقتراع؟ ولا يلوح في الأفق أي مؤشر للجم الارتفاع المتواصل حاليا في أعداد المرضى، في حين أن الخبراء باتوا يتحدثون عن اندلاع موجة ثالثة في الخريف المقبل؟ وطالما لم يَقر تطعيم حقيقي لهذا الوباء، فلا حدود لهذه الدوامة الصحية، التي باتت تُنهك مجتمعات العالم، صحيا واجتماعيا، وفوق كل هذا اقتصاديا. وهذه هي الزاوية الثالثة الأخطر على نتنياهو، فحتى الآن تتصاعد الاحتجاجات في شوارع إسرائيل، على الأوضاع الاقتصادية، وخصوصا في تل أبيب والقدس الغربية. ولكن كي نضع الأمور في نصابها، تجدر الإشارة إلى أن أعداد المشاركين في المظاهرات في القدس الغربية خصوصا وتل أبيب، هي بالآلاف، وليست من المستوى التي تهدد نتنياهو سياسيا، رغم أنها صاخبة وتتخللها مواجهات واعتقالات.

قد يكون الوضع الصحي عائقا أمام مشاركة أعداد أضخم، تصل إلى عشرات الآلاف، أو مئات الآلاف، كمظاهرات صيف العام ٢٠١١. ولكن بحسب استطلاعات الرأي، فإن نتنياهو وحزبه لا ينهاران فيما لو جرت الانتخابات الآن.

وفي الواقع فإن إسرائيل تغوص في أزمة اقتصادية جدية، وهذا ما تدل عليه المؤشرات الاقتصادية. وأبرزها صدر في الأسبوع الماضي، إذ قالت إحدى شركات الأبحاث الاقتصادية، بالتعاون مع صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية، إن الاستهلاك الفردي انهار في الربع الثاني من العام الجاري، بنسبة ٥٠٪. وإن العامل المؤثر الأكبر في هذا التراجع غير المسبوق هو تراجع القوة الشرائية، إذ إنه في أوج الإغلاق كان ١,٢ مليون شخص معطّلين عن العمل، و٢٢٪ منهم من دون مخصصات، والباقي حصلوا على مخصصات تقل بما بين ٦٠٪ إلى ٣٠٪ من رواتبهم الأصلية. كذلك فإن التخبط في معطيات البطالة متواصل، ففي أسبوع واحد قرأنا تقريرين، الأول يتحدث عن بطالة في حدود ١٨٪، وآخر يتحدث عن ١٠,٥٪ في نهاية حزيران.

بموازاة ذلك، اندلعت نضالات نقابية، سارع نتنياهو، على غير عادة، لإصدار أوامر للإسراع في التوصل إلى اتفاقيات، مثل نقابة الممرضات والممرضين، التي حصلت على مطالبها في غضون ٢٤ ساعة، منذ أن بدأ إضرابها في الأسبوع الماضي، وهي زيادة الملاكات لتخفيف الضغط. وبعدها نقابة العاملين الاجتماعيين، التي استمر إضرابها ١٧ يوما، حتى حصلت على علاوات وزيادة ملاكات. ولكن ليس هؤلاء وحدهم، فأصحاب المطاعم ومرافق الطعام ينضمون إلى المظاهرات، ومعهم «المستقلون» من الحرفيين والمهنيين، أصحاب المصالح الصغيرة. وحالة الغليان تتفاقم لدى شرائح أخرى.

أمام كل هذا، تظهر حالة الارتباك لدى نتنياهو، كونه يُصر على الإمساك بكافة خيوط مواجهة الأزمتين، وهذا ينعكس في سرعة اتخاذ القرارات والتراجع عنها، مثل مسألة الإغلاقات وغيرها. وفي الأسبوع الماضي، أقر الكنيست قانونا بادرت له الحكومة، ينقل فيه الكنيست صلاحياته للحكومة تحت غطاء مواجهة أزمة كورونا، ولكن القانون يمنح الحكومة صلاحيات واسعة، حتى في استخدام أنظمة الطوارئ دون الرجوع إلى الكنيست.

دخلت إسرائيل الأزمتين الصحيّة والاقتصادية في ظل معطيات اقتصادية «إيجابية»، حسب وجهة نظر خبراء الاقتصاد والمؤسسات الرسمية وحتى العالمية، فالبطالة كانت في حدود ٣,٨٪، ومعدل النمو الاقتصادي حوالي ٣,٥٪، وحجم الدين العام يشكل نسبة ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وهي نسبة تعد «نموذجية» عالميا. وفقط العجز في الموازنة العامة كان ٣,٤٪. ولكن الآن، ولنقل حتى الآن، فإن كل هذه المعطيات انقلبت رأسا على عقب. فالبطالة كما سبق ذكره هنا، لا أحد يعرف نسبتها الحقيقية، بين ١٠,٥٪ وحتى ١٨٪. ولم يعد أحد يتحدث عن نسبة العجز في الموازنة العامة، فبنك إسرائيل المركزي يتوقع أن يقفز إلى ١٢٪، وحجم الدين العام قد يقفز إلى نسبة ٧٥٪ من حجم الناتج العام. والآن هناك من يقول إن الأزمة الاقتصادية ستتعمق، وفي حال استمرت الأزمة الصحيّة، أو تراجعت وتبعتها موجة ثالثة، فإن الأوضاع الاقتصادية ستتعمق أكثر، وهذا ما سيقع على كاهل الجمهور. وكل هذا يعني أن نتنياهو، في حال قرر التوجه إلى انتخابات مبكرة، سيجد نفسه يغوص في أزمتين خطيرتين جدا، قد تؤثران على مصيره.

لا بديل وتحديات سياسية والضم

العامل الأقوى الذي يساعد نتنياهو في مواجهة كل هذا، هو غياب بديل له على الساحة السياسية، بديل بمستوى شخصية قادرة على قيادة الحكومة المقبلة. فنتنياهو نجح في صد ظهور أي بديل له في حزبه الليكود، وخاض مناورات بعد انتخابات آذار الماضي، قادت إلى تفتت التحالفات والكتل البرلمانية، ليشكل فيها حكومته الحالية.

وكانت الضربة القاصمة كانت لتحالف أزرق أبيض بتشكيلته السابقة، الذي كانت قوته البرلمانية، ككتلة، تنافس كتلة الليكود، ولكن للأخير تحالف برلماني أقوى بما لا يقاس، وهذا ما زال قائما. ومن الصعب جدا رؤية إعادة بناء تحالف أزرق أبيض من جديد، ليعود إلى صيغته السابقة، بعد كل ما حصل في الأشهر الأربعة الأخيرة. ونشير هنا إلى أن استطلاعات الرأي تظهر أن الكتلتين الأكبر اللتين تشكلتا بعد الانشقاق، تحصلان معا على ما بين ٢٨ إلى ٣٠ مقعدا، مقابل ٣٣ مقعدا في انتخابات آذار.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نتنياهو تنتظره تحديات سياسية، بالذات في معسكر اليمين الاستيطاني.. فقيادة نتنياهو لليكود نجحت في العقد الأخير في التوغل في المعسكر اليميني الاستيطاني، وأيضا في معسكر التيار الديني الصهيوني، وهذا ما أضعف الأحزاب المباشرة للتيار الديني الصهيوني، ووصلت إلى حضيض في تمثيلها البرلماني في انتخابات آذار الماضي. إلا أن نتنياهو في تشكيلة حكومته الحالية استبعد الحليف السياسي الأقوى من ناحية سياسية يمينية استيطانية، كتلة «يمينا»، لا بل وعمل على شقها. وفي المقابل، وحتى اللحظة، فإن مخطط فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة لم يخرج إلى حيز التنفيذ، على الرغم من أن نتنياهو أعلن أنه سيبدأ بتطبيق المخطط في الأول من تموز.

ومن ناحية اليمين الاستيطاني وقيادة المستوطنين، فإنهم يعتبرون هذه المرحلة هي «الفرصة الذهبية» لتطبيق المخطط، قبل الانتخابات الأميركية. وهذا يتعزز على ضوء نتائج الاستطلاعات في الولايات المتحدة الأميركية التي تتنبأ خسارة دونالد ترامب وفريقه الرئاسة الأميركية. وهذا يزيد القلق لدى قيادات المستوطنين، على الرغم من أن احتمال فوز ترامب ما زال قائما. ولذا بدأنا نرى استطلاعات الرأي تزيد قوة تحالف «يمينا» بشكل كبير، وبالإمكان القول زيادة بحجم غير منطقي في هذه المرحلة، من ٦ مقاعد في انتخابات آذار، إلى ما بين ١٣ وحتى ١٥ مقعدا، مقابل تراجع قوة الليكود من ٣٦ مقعدا في انتخابات آذار، إلى ٣٣ وحتى ٣٠ مقعدا.

وكما يبدو فإن نتنياهو يتخبط في هذه القضية: عدم وضوح الموقف في الولايات المتحدة الأميركية، من ناحية، ومن ناحية أخرى حاجة نتنياهو للإمساك بورقة سياسية مستعجلة، إذا ما قرر بالفعل حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وقد يكون هذا على شاكلة اتخاذ قرار حكومي سريع لفرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» ولو على جزء من الكتل الاستيطانية.

ساعة الرمل مضبوطة الآن على يوم ٢٥ آب، وهو الموعد الأخير لإقرار ولو ميزانية للعام الجاري، وهي تنقص مع مرور كل يوم، ولذا فإن القرارات قد تتخذ بشكل مفاجئ تحت الضغوط الشخصية والسياسية العالق نتنياهو فيها شخصيا، كونه يظهر دائما كمن يصارع على استمرار حكمه بأي ثمن.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

هبّة البُراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب
ترجمة: سليم سلامة

المشهد الإسرائيلي - مدار

احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة

نتنياهو سجين في الصورة، وفي اللغة مدموجا مع سجن أبو كبير: «أبو كـ بي بي ر».

كتب عبد القادر بدوي:

يشهد الشارع الإسرائيلي في الآونة الأخيرة موجة من الاحتجاجات المُستمرة تقريباً منذُ منتصف شهر نيسان الماضي، واشتدّت وتيرتها في الفترة القليلة الماضية، وهي تُنظّم بشكل شِبه أسبوعي من قِبل حراك «الرايات السوداء» وحركة «العقد الجديد» وغيرهما، وهي موجة لم نشهَد لها مثيلاً منذُ بدء تفشّي فيروس كورونا في إسرائيل.

وقد جاءت هذه الاحتجاجات بدايةً، كتعبير عن رفض المُتظاهرين للمفاوضات الجارية بين حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو وحزب أزرق أبيض برئاسة بيني غانتس لتشكيل حكومة طوارئ في إسرائيل، حيثُ قادت أحزاب المُعارضة الإسرائيلية المظاهرة حينها والتي أُطلق عليها تسمية «الرايات السوداء»، نسبةً لمُنظّميها، الذين رفعوا شعارات تُندّد بتقويض نتنياهو وحكومته للديمقراطية في إسرائيل، وتمكّن المنظّمون من حشد أكثر من ٢٠٠٠ مُتظاهر في ميدان رابين وسط مدينة تل أبيب، حيثُ ألقت فيها بعض الشخصيات السياسية المُعارضة لنتنياهو وبعض نواب المعارضة خطابات مُندّدة باستمرار نتنياهو في منصبه كرئيس للحكومة بعد أن وُجّهت له لائحة اتهام في ملفات الفساد المُختلفة مُتّهمةً إيّاه بمحاولة تدمير الديمقراطية الإسرائيلية، مثل موشيه (بوغي) يعلون ويائير لبيد عن تحالف «يوجد مستقبل- تلم»، وعضو الكنيست أيمن عودة عن القائمة المُشتركة.

ومع تشكيل حكومة نتنياهو الخامسة في إسرائيل، وبعد موجة الانتشار الثانية لفيروس كورونا مؤخراً، أخذت الاحتجاجات التي يُنظّمها ويقودها حراك «الرايات السوداء» بشكل شبه أسبوعي تقريباً منحىً مُختلفا؛ حيث أصبح الحراك أكثر تنظيماً من ذي قبل، وواظب بعض المتظاهرين على الاعتصام والتظاهر في شارع بلفور بالقرب من مقرّ إقامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشكل شبه مُنتظم منذ شهر تقريباً. (١)

بالتوازي مع ذلك، انطلقت موجة أُخرى من الاحتجاجات، والتي اختلطت أحياناً مع احتجاجات «الرايات السوداء» واندمجت فيها، للتعبير عن حالة الاستياء والغضب من سوء إدارة نتنياهو وحكومته لأزمة فيروس كورونا، وما رافقها من تردٍّ للأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى ٢٢ بالمئة، (٢) بفعل الإدارة السيئة للأزمة من قِبل نتنياهو المُنشغل بالبحث عن حلول تضمن بقاءه في الحُكم بعد أن وجّهت له تُهم بالفساد، على حدّ تعبير المحتجين.

لكن المُلفت في احتجاج «الرايات السوداء» هو سلوكه لمسار مُختلف لربّما عن مسارات الاحتجاجات السابقة التي غلبَ عليها الطابع المطلبي فقط وليس المطلبي- السياسي كما هي حال احتجاج «الرايات السوداء»، الأمر الذي دفعنا إلى تسليط الضوء على الاحتجاج الذي يُنظّمه هذا الحراك بشكل خاص والوقوف عليه ومحاولة استشراف مساره المُستقبلي في حال استمرّ بنفس الوتيرة التي يبدو عليها الآن.

لنتمكّن من ذلك، لا بدّ لنا أولاً من التعريف بهذا الحراك، أهدافه، وأهم الجهات/الأشخاص القائمين عليه.

ما هو حراك «الرايات السوداء» وما هي أهم مطالبه؟

تعود نشأة حراك «الرايات السوداء» إلى لانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وتحديداً لمُبادرة الأخوة الأربعة إيّال، شيكما، يردين، وديكل شفارتسمان حينما خرجوا بواسطة مجموعة من المركبات والأشخاص باتّجاه مقرّ الكنيست الإسرائيلي رافعين الرايات السوداء احتجاجاً على قرار رئيس الكنيست في حينه، يولي إدلشتاين (الليكود)، بعدم عقد جلسة لانتخاب رئيس جديد للكنيست بعد الانتخابات مُباشرة، وهو الأمر الذي رأى فيه المُحتجّون انتهاكاً صارخاً للديمقراطية في إسرائيل.(٣)

وجاء في البطاقة التعريفية لحراك «الرايات السوداء» عبر صفحته الرسمية بأن الحراك يضُم «مجموعة من المواطنين والمواطنات المسؤولين والقلِقين على الديمقراطية في إسرائيل، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الجنس... هدفهم الحفاظ على ديمقراطية إسرائيل بروح وقيم وثيقة إعلان الاستقلال»(٤) لذلك يستخدم الحراك شعار «إنقاذ الديمقراطية» للتعبير عن نفسه، ويُميّز أعضاؤه أنفسهم من خلال «الرايات السوداء» المُستخدمة في الاحتجاجات بالإضافة إلى ارتدائهم للزّي الأسود. ويرفض ناشطو الحراك تعريف أنفسهم على أنهم حركة حزبية، مؤكّدين في الوقت نفسه أن الحراك يعتمد في تمويل أنشطته على تبرّعات الأعضاء والناشطين فقط، وفقاً لرواية قادة الحراك.(٥)

ويقود حراك «الرايات السوداء» تظاهرات مُستمّرة على مُفترقات الطُرق والجسور وفي مراكز المُدن الإسرائيلية المُختلفة منذ فترة، مُندّداً باستمرار «نتنياهو الفاسد» في منصبه كرئيس للحكومة ومُطالباً إيّاه بالاستقالة، بعد أن تم تقديم لائحة اتّهام بحقّه تتضمّن الفساد، الرشوة، وخيانة الأمانة من قِبل المُستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت.

ويرفع حراك «الرايات السوداء» شعارات تُطالب نتنياهو بالاستقالة والتنحّي عن منصبه من قبيل «نتنياهو فاسد» و «مال، حُكم، عالم سُفلي»، «بيبي ارحل»، «لن نستسلم حتى تستقيل»... إلخ، بحجّة أنّه لم يعُد مؤهلاً أخلاقياً لقيادة إسرائيل إضافة إلى اتّهامه بتقويض الأسس والمبادئ والقيم الديمقراطية التي نصّت عليها وثيقة إعلان الاستقلال. واشتدّت هذه التظاهرات بعد مُصادقة الكنيست بالقراءات الثلاث خلال الأيام الماضية على «قانون كورونا» الذي تُمنح الحكومة بموجبه هامشاً كبيراً في عملية اتّخاذ القرار خلال فترة الطوارئ مع إعطاء بعض لجان الكنيست الحق في مناقشة أوامر الطوارئ بأثر رجعي، الأمر الذي يرى فيه المُتظاهرون وقادة الاحتجاج تعطيلاً للكنيست وهجوماً غير مسبوق على مؤسسات الدولة والتشريع.(٦)

ومع انضمام المُحتجّين المتضرّرين من الأزمة الاقتصادية التي أفرزتها موجة الانتشار الثانية لفيروس كورونا من عُمّال وحرفيين وتُجّار إلى الاحتجاجات في الشارع خلال الأسابيع القليلة الماضية، أصبح حراك «الرايات السوداء» يتبنّى مقولة أن «هناك صلة مباشرة للفساد الحكومي بسوء إدارة الحكومة لأزمة فيروس كورونا»، (٧) الأمر الذي عزّز من حضور هذا الحراك في الشارع الإسرائيلي ومكّنه من استقطاب العديد من المتظاهرين المُتضرّرين بفعل الأزمة، خصوصاً مع انضمام جيل الشباب لهذا الحراك مؤخّراً في مشهد غير مسبوق منذ عدّة أعوام نتيجة ارتفاع معدّلات البطالة وتردّي الأوضاع الاقتصادية، ومشاركة الشباب هذه يرى فيها المتظاهرون، خاصّة كبار السن منهم، مؤشّراً مُذهلاً يقود إلى التفاؤل بإمكانية إحداث التغيير المطلوب. (٨)

ونظراً لشُحّ المراجع التي يُمكن الاستناد إليها للتعريف بالحراك وأهدافه، كونه حديث المنشأ نسبياً، سنحاول الاستناد إلى المُقابلات التي أُجريت مع عدد من أهم النشطاء والمُنظّمين لهذا الحراك للوقوف على أهم أهدافه وتطلّعاته المُستقبلية، إلى جانب الاستعانة بالتقارير الصحافية التي تناولت الاحتجاج على مدار الفترة الماضية.

بالنسبة لأمير هسكال، أحد قادة هذا الاحتجاج، وهو مُتقاعد برتبة عميد ركن كان قد شغل منصب رئيس قسم الموارد البشرية في سلاح الجوّ ومنصب طيار في السابق، يرى أنّه «لا يُمكن لشخص مُتّهم بارتكاب جرائم جنائية (جرائم فساد) أن يكون في منصب رئيس حكومة دولة إسرائيل»، (٩) وأن الاحتجاجات لن تتوقّف إلّا بعد مغادرة نتنياهو الفاسد للحكم، فهو لم يَعُد مؤهّلاً أخلاقياً لاتخاذ قرارات مصيرية تتعلّق بكورونا والضائقة الاقتصادية والضم، وأكد أن الحراك يتّبنى طرقاً سلمية لتحقيق مطالبه وسيبقى كذلك على الرغم من العنف الذي تستخدمه الشرطة الإسرائيلية لفض الاحتجاجات. (١٠) يُشار إلى أن هسكال قد انضم منذ سنة تقريباً للاحتجاجات الفردية المُندّدة باستمرار نتنياهو في الحكم والتي طالبته بالاستقالة فوراً بعد أن قُدّمت له لائحة اتّهام في ملفات الفساد المُختلفة، وقد أصبح مؤخّراً أحد أهم رموز هذا الاحتجاج.

أمّا الناشطة في الحراك وإحدى المُنظّمين للاحتجاجات، شيكما شفارتسمان، فتطمح بأن يتمكّن حراك «الرايات السوداء» من حشد مليونية أو مئات الآلاف من الإسرائيليين على الأقل، كما حصل في احتجاجات غلاء المعيشة عام ٢٠١١، لتحقيق هدفه المُتمثّل بإنقاذ الديمقراطية في إسرائيل من خلال إزاحة نتنياهو الفاسد عن الحكم. وتعتقد شفارتسمان أن الجهاز القضائي الإسرائيلي ليس بمقدوره إنقاذ المواطنين بسبب الهجوم الذي يتعرّض له من قِبل نتنياهو وحاشيته، لذلك فإن الحلّ الوحيد يتمثّل في أن ينقذ مواطنو دولة إسرائيل أنفسهم بأنفسهم من خلال الخروج للشارع والانضمام للاحتجاجات التي تتّسع للجميع بصرف النظر عن توجّهاتهم السياسية، على حدّ تعبيرها. (١١)

وفي مُقابلة مع عضو الكنيست رام بن براك من حزب «يوجد مستقبل» مع القناة ١٣ الإسرائيلية، يُؤكّد أن إسرائيل تمرّ في وضعية غير مسبوقة؛ من ناحية وجود مُعارضة ضعيفة وغير قادرة على التأثير في الكنيست، لكنّه يؤكّد في الوقت نفسه أنّ نواب المعارضة في الكنيست سيدعمون هذه الاحتجاجات ويتبنّون مطالب المُحتجّين في حال تمكّنوا من حشد أعداد كبيرة في المُظاهرات التي يُنظّمها الحراك كما حصل في احتجاجات غلاء المعيشة العام ٢٠١١. (١٢)

وفي مقال بعنوان «من يقف وراء احتجاجات الرايات السوداء؟» للكاتبة إيلات كهانا نُشِر في صحيفة «مكور ريشون» اليمينية، ترى أن حراك «الرايات السوداء» هو حراك عنيف وليس سلمياً كما يدّعي قادته، وأن استخدام الحراك لشعار «يوم بيبيستيليا-Bibstylia» ليس سوى مُحاكاة لحادثة سقوط سجن الباستيل رمز السلطة في فرنسا؛ هذا الحدث الذي شكّل بداية الثورة الفرنسية بعد الأزمة الاقتصادية آنذاك، مؤكّدةً أن ما يحصل من مُحاولة لاقتحام شارع بلفور الذي يتواجد فيه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، يهدف إلى إخراج هذا الأخير المُنتخب ديمقراطياً من مقرّ إقامته باستخدام القوة والعنف، وهو الأمر الذي يُمكن الكشف عنه من خلال مؤشّرات العنف والقوّة المُتضمّنة في شعارات المُحتجين بالإضافة إلى سلوكهم العنيف في تعاملهم مع رجال الشرطة. (١٣)

وتضيف كهانا أنّ مشروع خيمة الاعتصام المُقامة في شارع بلفور بالقُرب من منزل نتنياهو والتي أُطلق عليها اسم «حصار بلفور» يُعتبر مشروعاً مشتركاً لحراك «الرايات السوداء» وحركة «العقد الجديد» المسؤولة عن تنظيم المُظاهرات أمام منزل المُستشار القانوني للحكومة مندلبليت في العام ٢٠١٨ بهدف الضغط عليه لتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو. (١٤) وتضيف أنه وبخلاف تصريحات قادة الحراك لـ«هآرتس» سابقاً، بأن الحراك هو ذاتيّ التمويل، إلا أن سيفي عوفاديا، الصحافي في القناة ١٣ الإسرائيلية، استطاع الكشف عن أن الحراك حظي بتمويل من جمعية «المسؤولية الوطنية» التي تأسّست على يد أقرباء رئيس الحكومة السابق إيهود باراك، ومن هُنا لا تستبعد كهانا فرضية أن يكون باراك هو المُموّل الرئيس لهذا الحراك، بصفته أحد أشدّ مُعارضي نتنياهو الحاليين. (١٥)

مُستقبل الحراك وإمكانية تحوّله لحركة اجتماعية واسعة

تُشير الأدبيات والنظريات التي تناولت مسيرة الاحتجاجات والحركات الاجتماعية إلى ضرورة توفّر جملة من الشروط والعوامل الكفيلة بتحوّل أي عملية احتجاج أو حراك إلى حركة اجتماعية في المستقبل. بالنسبة لموديل «عملية المواجهة الجماعية» لسيدني تارو فإن أي احتجاج يُمكن أن يتحوّل إلى حركة اجتماعية إذا توفّرت فيه الشروط الأربعة التالية: تحدٍ جماعي، هدف مُشترك، التضامن والهوية الجماعية، ووجود سياسة مواجهة على مدى فترة طويلة (الاستمرارية). (١٦)

واستناداً إلى هذا التأطير، يُمكن القول بأن حراك «الرايات السوداء» لا يزال يحتاج إلى بعض العوامل آنفة الذكر حتى يتحوّل لحركة اجتماعية واسعة لديها مطالب واضحة ومُحدّدة؛ فهو لا يزال يفتقد مسألة التنظيم والهوية المشتركة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، على الرغم من كون «الرايات السوداء» أكثر الجهات تنظيماً مُقارنةً بالمُتظاهرين الآخرين الذي انضمّوا للاحتجاجات مؤخراً ولا سيّما أولئك الغاضبين من سوء إدارة نتنياهو لأزمة فيروس كورونا والمُتضرّرين من سلسلة الاغلاقات المُتكرّرة خلال فترة الطوارئ، فالمُتظاهرون ما زالوا غير مُتجانسين في موقفهم أو غير مُتّفقين على بعض القضايا رغم اتفاقهم النسبي على المطلب العام للحراك والمُتمثّل بدعوة نتنياهو للاستقالة؛ وهذا ما يُمكن ملاحظته من خلال عدم وجود موقف واضح من قضايا مُحدّدة كالضم والاحتلال التي يربطها بعض الناشطين في الحراك بالفساد السياسي وسوء الإدارة الحاصلة في حكومة نتنياهو، وهو الأمر الذي لا يلقى تأييداً في معظم الأحيان من قِبل جميع المُتظاهرين نظراً لاختلاف توجّهاتهم السياسية. وهذا بالإضافة إلى عدم تمكّنه، أي الحراك، على الأقل حتى وقت إعداد هذه الورقة، من وضع تحدّيات المواجهة أمام جهات ومؤسّسات الحكم في إسرائيل لعدم قُدرته لربّما على حشد أعداد كبيرة من المُتظاهرين المؤمنين بمطلب الحراك كما حصل في حراك «غلاء المعيشة» عام ٢٠١١ مثلاً، وكما حصل أيضاً مع حركة «الأمّهات الأربع» التي تشكّلت عام ١٩٩٧ والتي وضعت تحدّي المواجهة أمام الجهات الحاكمة من خلال مُطالبتها بالانسحاب من جنوب لبنان، واستطاعت الحصول على تأييد فئات وقطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي آنذاك قبل أن تنتهِي الحركة بعد أن تحقّقت مطالبها بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠.

إن استشراف مستقبل الحراك وإمكانية تحوّله إلى حركة اجتماعية واسعة قادرة على إحداث تغيير حقيقي وتحقيق مطلبها الرئيس المُتمثّل باستقالة نتنياهو من منصبه، يحتاج إلى دراسة مُعمّقة، فالحراك لا يزال حديثاً نسبياً، وقدرته على حشد قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي ما زالت متواضعة أو غير واضحة حتى هذه اللحظة على الرغم من تفاؤل قادة الحراك من أنهم سيتمكّنون من ذلك في نهاية المطاف. ولعلّ مُشاركة الجيل الشاب في هذا الحراك تُعطيه زخماً أكبر، وتُعتبر مؤشّراً إيجابياً أيضاً يُفيد بإمكانية استمرار الاحتجاجات في المستقبل القريب ما دامت الظروف الذاتية والموضوعية تسمح بذلك، خصوصاً وأن تفشّي فيروس كورونا على نطاق واسع قد يُشكّل عائقاً أمام قدرة هذا الحراك وقادته على حشد وتعبئة الطاقات في الشارع. وعليه، يُمكن القول إن التساؤلات بشأن مُستقبل الحراك وطبيعته ومساره تبقى مفتوحة وقابلة للتغيُّر بحسب المعطيات والظروف الراهنة والمُستقبلية المُتغيّرة بطبيعتها، لكن ما هو واضح الآن أن هذا الحراك وهذه الاحتجاجات ما زالت مُستمرّة حتى وقت إعداد هذه المقالة.

هوامش:

1. نوعا شبيغل، ونير حسون. "احتجاجات الرايات السوداء: الآلاف تظاهروا على مفترقات الطرق والجسور في مناطق البلاد"، هآرتس، 2020/07/11، https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.8987378.
٢. أمين فارس، "تداعيات كورونا الاقتصادية: العرب أول المتضررين وآخر من سيتعافى"، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٧/١٨، https://www.arab٤٨.com/%D9%85%D8%D9%AD%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/٢٠٢٠/٠٧/١ %D8/%D8%D9%AD%D8%88%D8%A7%D8%B1-%D8%7C-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%D8%AA%D8%A7%D8%D9%-AA%٨٣%D9% ٨٨%D8%B1%D9%٨٨%D9%٨٦%D8%A7-%D8%A7%D9%٨٤%D8%A7%D9%٨٢%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%D9%AF%D8%AA ٨%D8%B1%D8%D9%D8%AA%٨٦-%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A٣%D9%٨٨%D9%٨٤-%D8%A7%D9%٨٤%D9%٨٥%D8%D8%AA%B٦%D ٨%B1%D8%B1%D9%D9%AA%٨٦-%D9%٨٨%D8%A٢%D8%D8%AE%B1-%D9%٨٥%D9%٨٦-%D8%B٣%D9%D8%AA%٨A%D8%AA%B٩% ٨٩%D9%٨١%D9%A7%D8.
3. إيلات كهانا، "من يقف خلف احتجاجات الرايات السوداء؟"، مكور ريشون، 2020/07/16، https://www.makorrishon.co.il/news/yoman/247639/.
4. البطاقة التعريفية للحركة عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك، https://www.facebook.com/%D7%99%D7%9E%D7%A6%D7%98%%95%D7%A7%D7%A8%D7%9E%D7%93%D7%94%D7%90%D7%AA-%D7%9D-%D7%99%D7%9C%D7%9D-%99%D7%9C%D7%92%D7%93%D7%94%D7%90%D7%AA-%D7%97%D7%9E%D7%94-%D7%99%D7%D7%9D-110794797223076%99%D7%95%D7%A8%D7%97%D7%94%D7%A9%D7%%D7.
٥. المرجع السابق.
6. إريك بندر، وآنا ريفا بريسكي، "قانون كورونا يمنح سلطات الطوارئ للحكومة: تمّت المصادقة عليه بالقراءتين الثانية والثالثة"، معاريف، 2020/07/23، https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-779108.
٧. شبيغل، وحسون. "احتجاجات الرايات السوداء: الآلاف تظاهروا..."، مرجع سابق.
8. أورين زيف. "تظاهرات في بلفور: انضمام الشباب مدهش وسيغيّر الحدث"، سيحاه مكوميت 2020/07/17، https://www.mekomit.co.il/%d7%95%d7%9c%d7%a4%d7%91%d7%91%d7%95%d7%aa-%d7%92%d7%a0%d7%94%d7%a4%d7%94%d7%94%d7%a6%9c-%d7%95%d7%aa-%d7%a9%d7%98%d7%a8%d7%a4%d7%94%d7%a6%d7%94%d7%%a8-%d7%93%9e%d7%9d-%d7%99%d7%99%d7%a8%d7%%d7%a2%d7/.
9. جلعاد موراج، "الطيّار والباحث في المحرقة الذي تحوّل لرمز الاحتجاجات ضد نتنياهو"، يديعوت أحرونوت، 2020/06/27، https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5755207,00.html.
١٠. المرجع السابق.
١١. القناة ١٣ العبرية، موقع يوتيوب، تم الوصول بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٢٤، https://www.youtube.com/watch?v=UR٢H٩٥clYTg.
١٢. المرجع السابق.
١٣. كهانا، "من يقف خلف احتجاجات الرايات..."، مرجع سابق.
١٤. المرجع السابق.
١٥. المرجع السابق.
١٦. سامي شالوم شطريت، النضال الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل ١٩٤٨-٢٠٠٣، ترجمة: سعيد عياش. رام الله: مدار، ٢٠٠٥. ٢٨.

«قانون كورونا الكبير».. التفاف الحكومة الإسرائيلية على الكنيست!

تقديرات بأن نتنياهو يريد القانون الجديد الذي ينطوي على تغيير جوهري في العلاقة بين السلطتين سيفاً لمحاربة حملة الاحتجاج الشعبية المتصاعدة ضده

عودة كورونا: تاج جديد لـ «الملك».

كتب سليم سلامة:

يمكن القول إن «قانون كورونا الكبير» (أو: «قانون التفويض») الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي في ساعة متأخرة من يوم الخميس الأخير (٢٣ تموز الجاري) يدشن مرحلة جديدة في مسار تطور إسرائيل السياسي والقانوني ويحدث تغييراً جوهرياً في مستوى العلاقة المستقبلية بين الحكومة، بكونها السلطة التنفيذية، وأذرعها المختلفة، من جهة، وبين الكنيست، باعتباره السلطة التشريعية والبرلمان الذي يجسد «حكم الشعب»، من جهة أخرى. والتغيير الذي نقصده هنا يطال أيضاً الوضع الدستوري المعمول به في إسرائيل، إلى درجة أن القانون الجديد يشكل خروجاً واضحاً وفظاً عنه. فالوضع القائم اليوم - أو الذي كان قائماً حتى اليوم، على الأصح - هو أن الكنيست هو، وهو فقط، المخول صلاحية وضع وإقرار الترتيبات والقواعد المعيارية الأساسية الملزمة للجمهور عامة. أما ما حصل هنا، في هذا القانون، فهو قلب لهذه القاعدة ويكتسي خطورة استثنائية لكون الحديث يجري عن تشريع جديد يطال، بصورة عميقة وحادة، حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية، بل قد يترتب عليه تجريم وعقوبة جنائية أيضاً.

«قانون كورونا الكبير» أو «قانون التفويض» هما اثنان من الأسماء التي أطلقت على هذا القانون الجديد الذي أنهى الكنيست تشريعه، بالقراءتين الثانية والثالثة، بتصويت مستعجل جداً جرى بعد أقل من ٢٤ ساعة على طرح مشروع القانون على جدول أعمال الكنيست. وهو أمر استثنائي لم يحصل في السابق إلا مرات قليلة جداً فقط. وعلاوة على ذلك، يشكل القانون الجديد «تعديلاً» لقانون سابق سنّه الكنيست قبل أسبوعين فقط ونصّ - بما تعارض مع موقف الحكومة وطلبها، تماماً! - على أن «يمارس الكنيست رقابة برلمانية على قرارات الحكومة قبل دخول التغييرات حيز التنفيذ». وهو ما يعني أن الكنيست عاد وتراجع تماماً عن موقفه وحقه (الدستوري) مذعناً لرغبة الحكومة ورئيسها، وهو ما يشكل تطوراً خطيراً جداً بالنظر إلى حقيقة تخويل الكنيست (والقانون) الحكومة صلاحية شبه مطلقة لإعلان «حالة طوارئ» (مدنية، لا عسكرية) في إسرائيل بكل ما يعنيه هذا ويترتب عليه من إطلاق يدي الحكومة في فرض التقييدات الواسعة التي ترتئيها، بما فيها التضييق على الحريات الفردية وتقليص الهامش الديمقراطي، على ما في ذلك من مس بحقوق الإنسان والمواطن الأساسية، ومن دون الحاجة إلى تصديق الكنيست المسبق عليها، قبل تنفيذها وفرضها. وأكثر من هذا، يمنح القانون الجديد أربعاً من لجان الكنيست صلاحية النظر والبت في التقييدات الحكومية، التصديق عليها أو إلغائها، وليس الهيئة العامة للكنيست. بهذا، تلتف الحكومة على الكنيست وتجعله «جسماً محيّداً»، ما يشكل تغييراً جوهرياً في العلاقة بين هاتين السلطتين، وخصوصاً في ظل «حالة الطوارئ» المدنية التي أخذت الحكومة لنفسها كامل الصلاحية في إعلانها في البلاد، كما تشاء.

لهذا، اقترح باحثو «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، في ورقة موقف خاصة عرضوها قبيل الإقرار النهائي للقانون الجديد في الكنيست، أن يكون الخيار الأول والأمثل عرض جميع الأوامر والتقييدات التي تريد الحكومة إقرارها وفرضها على الهيئة العامة للكنيست بصورة منتظمة للتصديق عليها مسبقاً، قبل تنفيذها وفرضها، وفقط في حالات استثنائية جداً ومستعجلة جداً تكون الحكومة مخولة صلاحية إقرار وفرض الأوامر والتقييدات بصورة فورية على أن يتم عرضها على الكنيست لاحقاً للتصديق عليها، أو لإلغائها.

يخول القانون الجديد الحكومة، ورئيسها شخصياً، «صلاحيات طوارئ» استثنائية «لمحاربة جائحة كورونا»، من بينها: صلاحية إعلان «حالة طوارئ» بسبب انتشار الفيروس، ثم صلاحية فرض تقييدات مختلفة على النشاط العام، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي - الجماهيري، في الحيزين الخاص والعام على حد سواء، وذلك بواسطة أنظمة خاصة تضعها وتقرها الحكومة. لكن من بين البنود الخطيرة التي يتضمنها هذا القانون (الطويل جداً من حيث النص والمعقد جداً من حيث الصياغات!): تصديق الكنيست على التقييدات بأثر رجعي فقط، العقوبات الجنائية التي سيتعرض لها كل شخص يخرق التعليمات والتقييدات، تقييدات حادة على حرية التظاهر، غياب الشفافية في المعطيات حول أزمة كورونا والإجراءات المعتمدة لمكافحتها ومنح المراقبين والمفتشين المحليين (التابعين للسلطات المحلية) صلاحيات واسعة في تغريم المواطنين وتجريمهم.

الهدف المعلن من هذا القانون هو «التنظيم الواسع لصلاحيات الحكومة في إدارة أزمة كورونا». لكن من الواضح أن لهذا القانون تأثيراً هائلاً على حياة المواطنين في إسرائيل، سواء في الحيز العام أو في الحيز الخاص. فهو يخول الحكومة صلاحية فرض تقييدات خلال «فترة كورونا» تمس حياة الفرد في حيزه الخاص - في منزله أو في سيارته الخاصة وفي أي مكان خاص آخر، كما في الحيز العام أيضاً - في مؤسسات التعليم، في أماكن العمل، في المشاغل والمصالح التجارية، في المناسبات، في المواصلات العامة وفي الشوارع، بل حتى في داخل المنازل.

«طوارئ» غير معرّفة!

يأتي القانون الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من لحظة المصادقة النهائية عليه في الكنيست ولمدة سنة واحدة، أي حتى شهر حزيران ٢٠٢١، لمنح الحكومة أدوات خاصة وإطلاق يديها في مجال محاربة فيروس كورونا واتخاذ كل ما يلزم من قرارات وإجراءات تراها مناسبة لمحاصرة الوباء، بدلاً من اللجوء إلى إعلان «حالة الطوارئ» واعتماد «أنظمة الطوارئ» المشتقة منها والعمل بموجبها، كما جرى في مواجهة «الجولة الأولى» من جائحة كورونا، إبان ولاية «الحكومة الانتقالية».

مع بدايات انتشار وباء كورونا، تعاملت الحكومة معه وسعت إلى محاصرته من خلال أوامر خاصة كانت تصدرها وزارة الصحة استناداً إلى «أمر الصحة الجماهيرية». وبرز من بين تلك الأوامر، بشكل خاص، «أمر الحجر الصحي» لمدة ١٤ يوماً الذي فرض على كل شخص عائد من خارج البلاد وعلى كل من كان على اتصال مع شخص مصاب بعدوى كورونا، وكذلك الأمر الذي حظر التجمهرات والفعاليات الجماهيرية في أماكن مختلفة. وحيال الارتفاع المتواصل في عدد المصابين بالفيروس، وهو ما شكل حالة طارئة وملحة، إلى جانب غياب إمكانية التوجه إلى السلطة التشريعية (الكنيست) - بسبب التزامن مع انتخابات الكنيست الـ ٢٣ - للتصديق المتواتر على تلك الأوامر التي نشأت الحاجة إلى إصدارها بصورة متتابعة وخلال فترات زمنية قصيرة جداً، لجأت الحكومة (الانتقالية) آنذاك إلى اعتماد «أنظمة الطوارئ» الانتدابية لإصدار الأوامر اللازمة. لكن «قانون أساس: الحكومة» يحدد مدة سريان مفعول «أنظمة الطوارئ»، أو الجزء الأكبر منها على الأقل، لفترة ثلاثة أشهر كحد أقصى، فقط، مما استدعى تصويت الكنيست من أجل تمديدها، بتشريع قانوني خاص، لمدة ٤٥ يوماً أخرى، لإتاحة المجال أمام الحكومة حتى الانتهاء من إعداد وسنّ «قانون كورونا الكبير» الذي يمدد سريان مفعول «أنظمة الطوارئ» لفترة متواصلة، الأمر الذي يعفي الحكومة من الحاجة القانونية إلى معاودة إقرار هذه الأنظمة كلما ارتأت إعلان «حالة طوارئ».

ينص القانون الجديد على أنه يصبح ساري المفعول ابتداء من لحظة تشريعه نهائياً في الكنيست. ومع دخول القانون حيز التنفيذ، تبدأ «فترة انتقالية» مدتها أسبوعان تقوم الحكومة خلالهما ببلورة وصياغة أوامر جديدة تستند إلى نص القانون الجديد وأحكامه. ومع انتهاء الحكومة من هذه المهمة، مع انتهاء «الفترة الانتقالية»، ينتهي مفعول «أنظمة الطوارئ» التي كان قد جرى تمديدها بتشريعات قانونية متتالية خلال الشهرين الأخيرين. أما أوامر التقييدات التي تكون الحكومة قد بلورتها وأقرتها فيبدأ سريان مفعولها يوم ١٠ آب القريب ولمدة أقصاها ٢٨ يوماً فقط، بينما الأوامر التي تفرض تقييدات على الفعاليات العامة في الحيزين الخاص والعام فيسري مفعولها لمدة أقصاها ١٤ يوماً. وفي الحالتين، يجيز القانون الجديد للحكومة تمديد سريان مفعول هذه الأوامر/ التقييدات لفترات أخرى إضافية، شريطة أن يكون الإعلان عن «حالة الطوارئ» ساري المفعول. وينبغي التنويه هنا بأن القانون الجديد يخول الحكومة صلاحية إعلان «حالة طوارئ» بسبب جائحة كورونا، بل إن القانون يجيز بدء سريان الإعلان (عن حالة الطوارئ) بصورة فورية، بل حتى قبل نشره في الجريدة الرسمية. غير أن نص القانون، كما سنه الكنيست، لا يحدد ماهية «الحالات الطارئة» ولا يضع لها تعريفاً محدداً، وهو ما يبقي المجال مفتوحاً على مصراعيه أمام الحكومة لتقرر هي ولتحدد ما هي «الحالات الطارئة» التي تستدعي فرض التقييدات، من وجهة نظرها هي وطبقاً لحاجاتها هي.

مع إقرار القانون الجديد نهائياً، بدأت «حالة طوارئ» فورية تستمر لمدة ٤٥ يوماً تستطيع الحكومة تمديدها، بمصادقة لجنة القانون، القضاء والدستور البرلمانية، لفترات أخرى متتالية لا تزيد الواحدة منها عن ٦٠ يوماً، حتى موعد انتهاء مفعول القانون الجديد نفسه، في حزيران ٢٠٢١.

ختم مطاطي وإقصاء «ناعم»

أحد البنود التي كانت موضع خلاف عميق وأثارت نقاشاً مطولاً هو ذاك الذي يبيح للحكومة فرض تقييدات على الحيزين العام والخاص خلال «فترة كورونا» من غير الحاجة إلى تصديق مسبق من الكنيست على تلك التقييدات. في النص الأصلي من مشروع القانون ورد أن التقييدات التي تقرها الحكومة وتقرر فرضها تصبح سارية المفعول فقط بعد مرور ٢٤ ساعة، تستطيع لجان الكنيست الانعقاد خلالها والنظر في هذه التقييدات، ثم التصديق عليها أو القيام بإلغائها. لكن الحكومة عادت وأضافت على نص مشروع القانون بنداً جديداً يمكّنها من الالتفاف على الكنيست وتجاوز لجانها والبدء بتطبيق التقييدات بصورة فورية «في حال كان الأمر طارئاً وملحاً». وفي مثل هذه الحالة، يستطيع الكنيست التصديق على التقييدات أو القيام بإلغائها بأثر رجعي فقط، بينما يجري البحث حولها بعد أن تكون قد أصبحت نافذة المفعول ومطبقة في الواقع فعلياً.

عليه، يقضي النص النهائي للقانون الجديد بأنه منذ لحظة إقرار الحكومة أية تقييدات جديدة، عامة أو فردية، تتاح للكنيست مهلة ٢٤ ساعة للتصديق على قرار الحكومة وما يشمله من تقييدات أو لرفضه وإلغاء التقييدات، إلا «في الحالات الطارئة والملحة»، التي تستطيع الحكومة فيها إقرار التقييدات التي تراها ضرورية ومناسبة ثم فرضها / تنفيذها بصورة فورية على أن تحصل على مصادقة الكنيست عليها في وقت لاحق. أما في «الحالات غير الطارئة»، وفي حال لم تتخذ أي من لجان الكنيست (اللجان البرلمانية) الأربع التي حددها القانون أي قرار بشأن التقييدات الجديدة التي قررت الحكومة فرضها خلال مدة أقصاها أربع وعشرين ساعة، تصبح هذه التقييدات سارية المفعول بصورة فورية. وعندئذ، تستطيع إحدى اللجان الأربع في الكنيست التصديق على هذه التقييدات، أو إلغاءها، خلال فترة تتراوح بين أسبوع واحد وأسبوعين اثنين، تبعاً لنوعية التقييدات وماهيتها. أما إذا لم تتخذ أية لجنة من لجان الكنيست الأربع أي قرار بشأن التقييدات الجديدة، فعندئذ ينبغي عرضها على الهيئة العامة للكنيست للتصديق عليها، خلال مهلة أقصاها سبعة أيام فقط.

ثمة في نقل صلاحية التصديق، أو الإلغاء، بأثر رجعي، إلى الهيئة العامة للكنيست «إشكالية كبيرة»، كما يؤكد باحثو «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». ذلك أن الهيئة العامة لا تنظر في النصوص التشريعية بدرجة الدقة والتفصيل التي تنظر فيها لجانها البرلمانية المتخصصة وليست لدى الهيئة العامة القدرة على إجراء بحث جدي، عميق وناجع، في الأوامر والتقييدات الحكومية المختلفة، ناهيك عن أن الهيئة العامة لا تستمع إلى آراء الخبراء والمختصين وممثلي الجمهور في الموضوع العيني، كما تفعل اللجان البرلمانية، الأمر الذي «قد يحول الهيئة العامة للكنيست إلى ختم مطاطي تقر فيها الأغلبية الحزبية قرارات الحكومة وأوامرها»!

اللجان البرلمانية التي خولها القانون الجديد صلاحية البت في التقييدات التي تقرر الحكومة فرضها وتنفيذها، سواء بالتصدق عليها أو بإلغائها، هي أربع لجان: لجنة القانون، الدستور والقضاء؛ لجنة التربية والتعليم؛ لجنة العمل والرفاه الاجتماعي؛ ولجنة الاقتصاد. ويحدد القانون، بصورة عينية، المجالات التي تتولى كل واحدة من هذه اللجان الأربع النظر فيها والحسم بشأنها. على سبيل المثال، القرار بشأن فرض تقييدات على عمل مؤسسات التعليم يكون من صلاحية لجنة التربية والتعليم البرلمانية.

الحقيقة الأبرز في هذا السياق هي أن «لجنة كورونا» البرلمانية ليست واحدة من بين لجان الكنيست الأربع التي خُوّلت صلاحية النظر في تقييدات كورونا الحكومية، الخاصة والعامة، والبت بشأنها - التصديق عليها أو القيام بإلغائها. هكذا، سارع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والوزراء الملتفون حوله من الليكود، إلى استثناء هذه اللجنة، تحييدها وإقصائها كلياً، في خطوة عقابية / انتقامية واضحة استهدفت رئيسة «لجنة كورونا» البرلمانية، عضو الكنيست يفعات شاشا بيطون (من الليكود)، على خلفية القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة خلال الأسبوعين الأخيرين، بدفع واضح من شاشا بيطون شخصياً، وألغت من خلالها تقييدات معينة قررت الحكومة فرضها من خلال «أوامر طوارئ» بعدما أكد رئيس الحكومة، نتنياهو، مدى ضرورتها وأهميتها. وكان في سلوك «لجنة كورونا» هذا تحدّ واضح وصريح للحكومة ورئيسها، ما أثار استياءً وغضباً شديدين لدى رئيس الحكومة ووزراء الليكود، إضافة إلى رئيس الائتلاف البرلماني، عضو الكنيست ميخائيل زوهر، الذي شرع - بالتنسيق المباشر مع نتنياهو - في محاولة لعزل شاشا بيطون وإقصائها عن رئاسة «لجنة كورونا»، إلا أن رفض حلفائه من أزرق أبيض تأييد هذه الخطوة والتصويت إلى جانبها اضطر زوهر (ونتنياهو) إلى التراجع عن تلك المحاولة والبحث عن طريقة أخرى، «ناعمة»، للانتقام من شاشا بيطون، معاقبتها وإقصائها، خشية العودة إلى السلوك ذاته مستقبلاً وإلغاء تقييدات تقر الحكومة فرضها.

«قانون كورونا» لمحاربة الاحتجاج الشعبي؟

من بين بنود القانون الجديد التي تثير قلقاً شديداً على المستوى الفردي ذلك الذي ينص، تحديداً، على تخويل الحكومة صلاحية تجريم كل من يخرق الأوامر ولا يلتزم بالتقييدات بمخالفة جنائية، ثم فرض عقوبة جنائية عليه. ولكن، إذا ما نظرنا إلى حقيقة أن قرارات الحكومة والتقييدات التي تفرضها تتبدل وتتغير بوتائر متسارعة، فمعنى هذا أن قطاعات واسعة من المواطنين التي قد لا تكون مطلعة تماماً على التقييدات الجديدة التي تدخل حيز التنفيذ ستكون معرضة للتجريم الجنائي والعقوبات الجنائية. وهذه هي حال من يشارك في مظاهرة، مثلاً، بينما تفرض الحكومة «إغلاقاً»، إذ سيتحول في الحال إلى «مجرم جنائي» من دون أن يكون الكنيست (السلطة التشريعية) قد نظر في الأمر أو أقره بواسطة تشريع خاص، كما يقتضي النظام الدستوري المعمول به في إسرائيل. فالبند رقم ٧ من القانون الجديد ينص على أنه «لن يكون بالإمكان منع إجراء مظاهرة، خشية المس بحرية التعبير»، لكن البند يردف على الفور قائلاً: «للحكومة صلاحية تحديد شروط حول كيفية إجرائها (المظاهرة)» بغية «منع انتشار فيروس كورونا». أي أن الحكومة تستطيع فرض قيود على المظاهرات، مثل تحديد عدد المشاركين في المظاهرة أو تغريم كل من لا يحافظ على مسافة مترين عن رفيقه، الأمر الذي يعني في النتيجة النهائية الفعلية تضييق حرية التظاهر والمس بالحق في التعبير عن الرأي.

هذا البند، تحديداً، دفع العديد من منتقدي القانون الجديد في إسرائيل إلى اعتباره وسيلة الحكومة الجديدة، ورئيسها نتنياهو بصورة شخصية، لمحاربة حملة الاحتجاج الشعبية المتصاعدة ضده وضد حكومته، والتي تشهد اتساعاً متزايداً من أسبوع إلى آخر.

ما هي المشاكل المزمنة التي تزيد مخاطر تفشّي كورونا في السجون الإسرائيلية!

أسرى فلسطينيون في سجن مجدو.

كتب هشام نفاع:

يتناول بحث جديد نشره معهد أبحاث الكنيست، في مطلع تمـوز ٢٠٢٠، بدائل ممكنة لعقوبة السـجن التي يمكـن أن تتوفر في حالة الاعتقـالات أو أحكام معيّنة بالسـجن الفعلي. جاء البحث وسـط تفاقم أزمة تفشي وباء كورونا، بطلـب من لجنة الداخلية البرلمانية لغرض بحث جهوزية سـلطة السـجون الإسـرائيلية لتطبيق قـرار أصدرته المحكمة العليا بخصـوص الاكتظاظ في السـجون، وهو ما سبق أن أوصى به تقرير وضعته لجنة خاصة برئاسـة قاضية المحكمة العليا السـابقة داليا دورنر. وهذه الوثيقة تشـتمل علـى معطيات وفرتها الشرطة حول مراكز الاعتقال والمعتقلين، ومعطيات من سلطة السجون حول السجناء في السجون التابعة لها.

يتم في البحث المشـار إليه التركيز على ما يسـمى بوسـائل الرقابة الإلكترونية علـى المعتقلين كبديل لاحتجازهـم في مراكـز اعتقال وسـجون. ولقد بحثت القاضيـة دورنر فـي «اللجنة العامة لفحص سياسـة الاعتقال ومعالجة المخالفين»، والتي نشطت بين ٢٠١١-٢٠١٥، مسـألة الاعتقالات بشكل عام، وأكد تقريرها على وجـوب خفض حالات ومحكوميات السـجن، والبحث في تعاطٍ تأهيلي وعلاجي لمن يخالفون القانون مع تحديد أن الهدف هو منع عودتهم إلى عالم الإجرام.

وفي إثر تقرير دورنر أقيم في وزارة العدل الإسرائيلية طاقم برئاسـة موظف كبير في سلك الادعاء قام بفحص تأثير التقرير على سياسـة النيابة. وقد أنهى التقرير الثاني مطلـع ٢٠١٨ وقدم عددا من التوصيات بخصوص الاعتقـال. ومن بيـن الخلاصات المركزيـة: في الحالات الملائمة من ناحية مسـتوى خطـورة المعتقل، يوصى بفحص اسـتخدام الرقابة الإلكترونيـة، دمج معتقلين في عمليات تأهيل فعلية خارج أسـوار السـجن، ومنذ بداية فترة الاعتقال. كذلك يوصى هنا بتفضيل بدائل تأهيليـة تمكن من بقـاء المعتقلين داخـل المجتمع، وفحـص بدائل سـجن أخرى في إطار طاقـم يمثل عدة وزارات، بحيث يُحتجز المحكومون في مؤسسـات مغلقة تلائـم المعتقلين الذين يشـكلون درجة خطورة عالية نسـبيا ويعانون من الإدمان، مع التشـديد على وجوب المرافقة البحثيـة لمن يتم إطلاق سـراحهم لمتابعة شكل تأهيلهم وعودتهم إلى المجتمع.

51128 عملية اعتقال جنائية في العام ٢٠١٩

وفرت الشـرطة عددا من المعطيات حـول الاعتقالات والمعتقلين للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩. مصدر هذه المعلومات هـو كتاب الاحصائيات السـنوي للشـرطة العام ٢٠١٩. ويشـير البحث إلى أن «المعطيات لا تقتصر على سكان إسرائيل بل تضم شرائح سـكانية أخرى وبينها سكان الضفة الغربية، عمال أجانب وطالبو لجوء وسـياح»، كما نصّ.

وفقا لمعطيات الشـرطة جرت في العام ٢٠١٩- ٥١١٢٨ عملية اعتقال جنائية وكانت بغالبيتها الساحقة، ٩٦٪، لرجال. وبين السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩، طرأ انخفاض متراكم بنحو ١٧٪ في عدد الاعتقالات الجنائية. وفقا لمعطيات الشـرطة فإن الاعتقال إلى حيـن الانتهاء من الإجراءات الجنائيـة أو أي قـرارات أخـرى، يسـتند إلـى قرارات المحكمـة. بينما الاعتقال لعدة أيام هـو كل اعتقال لا يقـع ضمن ذلك التعريـف. في العـام ٢٠١٥، كان عدد الاعتقالات لأيـام ٤٠٩٦٠. في العـام ٢٠١٦، ٤٠٦٧٠. في العام ٢٠١٧، ٣٩٥٩٩. في العـام ٢٠١٨، ٣٤٥٩٠. بينما في العام ٢٠١٩، ٣٣٨٧٩.

أما الاعتقالات حتى انتهاء الإجراءات والتي تحتاج إلى قـرار محكمة العام ٢٠١٥ فقد كانـت ١٤٠٣٦. وفي العام ٢٠١٦- ١٣٥٥٩، فـي العام ٢٠١٧- ١٣٥٤٨، في العام ٢٠١٨- ١٢٥٩٨، وفي العام ٢٠١٩- ١٠٩٨١.

هـذه المعطيات فيما لو كانت دقيقة تدل على تراجع ما بين ٢٠١٥ وصولا إلى ٢٠١٩ بنسبة ٢٢٪.

أما خلفيات الاعتقال للعـام ٢٠١٩ فقد جاءت كالتالي: مخالفـات الاخـلال بالنظـام العـام- ٣٣٥٢٤ اعتقـالا، ممتلـكات- ١٤٥٤٨، اعتـداءات جسـدية- ١٤٢٦٥، أمن- ٧٩٣١، مـا يوصف بمخالفات أخلاقيـة- ٦٧٨٨، احتيال- ١٦٩٢، مخالفات جنسـية- ١٥١٩، واعتـداءات أخرى- ٩٩٩. ويؤكد البحـث أن أكثر المخالفات انتشـارا التي جاءت في أعقابها اعتقالات لمشبوهين كانت الإخلال بالنظام العام وتشكل ٤٠٪ من مختلف المخالفات.

سلطة السجون اضطرت لتخفيف الاكتظاظ لمنع العدوى

قدمت الشـرطة معطيات وفقا للشـريحة السـكانية التـي ينتمي اليها المعتقل للعام ٢٠١٩. لكنها لا تقدم معطيات وفقا لتقسـيمة واضحة إلـى يهود وعرب بل تضـع ذلك في خانتين هما يهود وغير يهود. ومن هنا يقـول البحث إنه يجـب الانتباه إلـى أن «معطيات غير اليهود تشمل عربا أي أيضا ممن ليسوا سكان إسرائيل، طالبي لجوء، عمالا أجانب وسياح».

وهكذا فقـد كان عدد حالات الاعتقـال لليهود العام ٢٠١٩ - ١٩٧٢٥ حالـة، أي نحو ٣٩٪ مـن الحالات. أما غير اليهود قـد كان عدد الاعتقـالات ٣١٣٨٩ حالـة، أي ما يعادل ٦١٪ من مجمل الاعتقالات.

ثم ينتقل البحـث لتقديم المعطيات وفقا لما قدمته الشرطة حسب التقسيمة الجغرافية إلى ألوية الشرطة. وهـي كالتالي: عدد المعتقلين في الجنوب- ١٠٥٦٤، في الشـمال- ٨٥٦٨، وسـط البلاد- ٧١٥٧، تل أبيب- ٦٨٧٤، القدس- ٦٠٥١، الساحل الشمالي- ٥٨٠٣، الضفة الغربية (يسـمونها هنا «يهودا والسامرة»)- ٤٩٠٣، وهناك ٩٧٨ حالة اعتقال قام بها ما يسمى حرس الحدود.

أمـا معطيات سـلطة السـجون فهـي كالتالـي: عدد السجناء الجنائيين في آذار ٢٠٢٠ هو ٢٦٩٤ سجينا، نصف السـجناء الذين هم سـكان إسـرائيل من بينهم يهود، ١٢٠٠، والباقـون مقسـمون وفقا للدين: مسـلمون- ١١١٦، مسـيحيون- ٢٦ وآخرون- ٣٥. ويقول البحث إنه لربما قلت الأعداد بعد بدء أزمة كورونا واضطرار سـلطة السجون إلى اتخاذ إجراءات شـملت تخفيف الاكتظـاظ لمنع العدوى. ويشار إلى أن سلطة السجون تدير ٣٣ منشأة سجن بينها ٩ معتقلات وبضعة مراكز اعتقال صغيرة داخل سجون.

خلل في ظروف الاحتجاز وخصوصاً الاكتظاظ القاسي

نشـرت وزارة العـدل قبـل عـام تقريرا عـن ظروف الاعتقال والسجن في منشآت السـجون التابعة لسلطة السـجون في العاميـن ٢٠١٧-٢٠١٨، هـو خلاصة نتائج واستنتاجات من زيارات رسـمية للسجون والمعتقلات. التقريـر عدّد أشـكالا مختلفة للخلل فـي ظروف العزل والفصل، وخصوصاً الاكتظاظ القاسـي، نقص في العلاج الطبي، ظروف متردية فـي التدفئة والتبريد والتهوية والإضاءة، والنظافة والسلامة الصحية. واليوم، مع تفاقم أزمـة كورونا، تتحوّل هذه الظروف السـيئة إلى عناصر ومسببات خطر مباشر في كل ما يتعلق بالعدوى.

لقد أشـارت تقارير رسـمية مختلفة إلـى عدم قيام الدولة بتطبيق توصيات وقـرارات صدرت عن المحكمة العليـا، إذ أن الدولـة طلبت تأجيل مواعيـد تنفيذ تلك القرارات التي أمرت بضبط مسـألة الاكتظاظ وتوسـيع المسـاحة المتاحة للسـجين. وجاء في قـرار للمحكمة العليـا، توقف عنده معهد أبحاث الكنيسـت، من العام ٢٠١٧: «إن مساحة العيش المادي للسجين تشكل إحدى احتياجاته الأكثر أساسية والأكثر وجودية. من الضروري في جميع الجوانب أن تتوفر مسـاحة للسـجين يتمكن فيها من ممارسـة حياته ضمن المحدوديات النابعة من سـجنه. هذه المسألة تقع في صلب كرامة الإنسان وفي بذرة حقه». لكـن الواقع مختلف تمامـا. فوفقا لتقارير سلطة السـجون، مساحة العيش المتوسـطة المتوفرة للسجين هي ٣ أمتار مربعة فقط. وهو أمر يخالف جميع المعايير المكتوبة في الكثير من الأنظمة التي تأمر بألا تقل عن ٤ أمتار ونصف متر مربع. على سبيل المقارنة مع الدول التي تحب دولة إسـرائيل أن تقارَن بها «بوصفها ديمقراطيـة»، فإن الحـد الأدنى للمسـاحة المخصصة للسـجين في منشـآت السجن الإسـرائيلية بعيدة جدا عـن المعيار المعمول به في تلك الـدول الغربية، إذ أن المسـاحة التي توفرها تلك الدول للسـجين والمعتقل في منشـآتها تتراوح ما بين ٦-١٢ مترا مربعا، وبالمعدل فالمساحة المخصصة للسجين هي قرابة ٩ أمتار مربعة.

«أقسى ظروف الاكتظاظ لسجناء أدينوا بمخالفات أمنية»!

أشار التقرير بشكل مباشر إلى أوضاع الأسرى الأمنيين حيث تـم التعهـد (دون تطبيـق) بتوسـيع ترتيبات التسريح الإداري، إجراء عمليات ترميم وبناء في الأقسام، إقامـة مخيّمات للأسـرى الأمنيين، وتخصيص سـجن منفرد لمن تمـت إدانتهم بمخالفات المكوث في حدود إسـرائيل بدون تصريح. بعد طلبات الإرجاء المسـتمرة من قبل جهات الدولة الرسـمية حددت المحكمة شهر أيار ٢٠٢٠ لبدء المرحلة الثانيـة لإجراء التغييرات التي حددتها، وكانت قد بدأت المرحلة الأولى في آخر شـهر نيسـان الماضـي، كما يُفتـرض. أي أن حـدوث تغيير ملموس ما زال بعيداً بسنوات.

يؤكد تقرير وزارة العدل أن الاكتظاظ يشـكل مساسا قاسيا وخطيرا بحقوق السجناء. ولقد نقل واضعو التقرير أنهم عادوا من ١٦ منشـأة سـجن واعتقال إسـرائيلية بانطباع مفاده أن حالة وظروف الاكتظاظ خطيرة في عدد من الأقسام. وأقسى ظروف الاكتظاظ «كانت في السجون التي يقبـع فيها سـجناء جـرت إدانتهـم بمخالفات أمنية»، كما يقول التقريـر حرفياً. وهنا يوصي بأن يتم أخذ هذه السـجون التي يقبع فيها أسرى فلسطينيون ضمن تعديل التشـريعات التي جاءت لتوسيع منظومة التسريح الإداري التي تهدف لتوفير حل فوري لمشكلة الاكتظـاظ، إلى جانـب التوصيات الأخـرى ذات الصلة، ويؤكـد أن هذا نابع من كون قرار المحكمة الذي يسـري على جميع السجناء والمعتقلين بما يشمل «الأمنيين».

للتذكير، كما يفيد مركز «بتسـيلم»: في نهاية شهر أيـار ٢٠٢٠ وصل عـدد الفلسـطينيين المحتجزين لدى مصلحة السجون الإسـرائيلية إلى ٤,٢٣٦ معتقلا وأسيرا أمنيا ومنهم ٢٦٧ أسـيرا من سكان قطاع غزة. كذلك تم احتجاز ٤٧٩ فلسـطينيا في معتقلات مصلحة السـجون في إثر مكوثهم غير القانوني في إسرائيل، ٩ منهم من قطـاع غزة. وتعرّف مصلحة السـجون هؤلاء المحتجزين كموقوفين وسجناء جنائيين.

بناء على السياسة الجديدة التي تتبعها مصلحة السجون ابتداء من أيار ٢٠٢٠ فإنها تمتنع عن إرسال معطيات تقل عن العدد خمسـة. لـذا يُحتمل أن تلاحَظ فـوارق في عدد المحتجزين الكلي الذي تنشره بتسيلم وبين ملخص أعداد المحتجزيـن ضمن الفئات المختلفة. وضع هذه السـجون والمعتقلات سيء ومتردّ، وهنا يقتبس بحث معهد أبحاث الكنيسـت تقريراً لمراقب الدولة أكد ذلك، مشـيراً بشكل خاص إلى ما يتعلق بالتهوية والتبريد والتدفئة.

رعاية طبية محدودة وظروف صحيّة متردية – عوامل خطر جدية

بالإضافة إلى الاكتظاظ الذي يشـكل مسـبباً مباشـراً لرفع خطر العدوى، هناك ظروف سـيئة من ناحية الرعاية الطبية. الوضـع يسـتدعي وجوب توفيـر الرعاية الصحيـة والعلاج الطبي للسجناء والمعتقلين، والأمر منصوص عليه في قانون الاعتقالات وفي أنظمة سلطة السجون، كما قالت وزارة العدل. هناك شـكاوى عن نقـص في عدد الأطباء، وعـن أدوار قليلة لتلقي علاجات مختلفة، وعن إجراء العلاج الذي يبدأ بمُسعف يقـرّر تحويل عدد محـدود جدا فقـط من الحـالات لعيادة متخصصة أو مستشـفى خارجي. هذا يعنـي زيادة احتمال الإصابـة بحالات مـرض مزمنة ومعقدة وهـي بدورها تعتبر مسبباً مباشراً لتفاقم حالة من قد يُصاب بعدوى كورونا.

كذلك، فيما يتعلق بشـروط النظافة، التي يؤكد جميع المسـؤولين الطبيين والمهنيين علـى ضرورة اتباعها، وجـد التقريـر «أوضاعاً مزريـة» في ١٩ منشـأة احتجاز كما قال التقرير. يشـمل هـذا: التلوّث وشـبكات الماء المعطوبة. في بعض المواقع، وخصوصا الأقسام المغلقة المخصصة للعزل والفصل والرقابة، سُـمعت شكاوى من سجناء عن وجود حشـرات وجرذان. ونقل المراقبون في بعـض الحالات أنهم شـاهدوا بأعينهم أقسـاماً وغرفاً تزحف فيهـا الصراصير. لهـذا وصفوا عـددا من تلك المواقع على أنها «لا تليق بمكوث البشر فيها». و«يمكن القـول وفقاً لهذه المعطيات الرسـمية إنه ما زالت تتم في إسـرائيل انتهاكات قاسـية لحقوق السجناء. ألوف السـجناء محتجزون في ظـروف عيش غيـر لائقة، في منشـآت قديمة بعضها لا يصلح لإقامة البشر فيها وفي ظروف صحيّـة متدنية. الكثير من السـجناء وخصوصا القاصريـن منهـم، معرضـون لسياسـة مشـددة من العقوبات المهينة بواسطة العزل والفصل، والاستخدام غير النسبي للتقييد».

جـاء في قرار صـادر عن المحكمة العليـا العام ١٩٨٦: «إن الاحتجـاز يفرض بحكم جوهره سـلباً للحرية، ولكن ليس من شـأن هذا إضفاء شـرعية على انتهاك كرامة الإنسان. يمكن إجراء احتجاز يحافظ على كرامة الإنسان لدى السـجين. لا يفتـرض بجدران السـجون أن تفصل بين السجين وبين صورته الإنسـانية... من المحظور أن تتحول غرفة السـجن إلى قفص... لن نكون إنسانيين ما لم نضمن مستوى إنسـانياً للسجون لدينا. من المحظور تحقيق غايات العقاب بواسـطة إهانة كرامة السـجين وإنسانيته».

خطوات سلطة السجون مع بدء العدوى جاءت بشكل محدود

نشرت وسائل إعلام إسرائيلية في آذار ٢٠٢٠ أن الدولة سـتوافق، أو وافقت بالفعل، على إعطاء إجازة لمدة شهر لحوالي ٥٦٠ سجيناً. وقالت إنه مما يبدو يمكن الفهم أنه بعد تلك الإجازة، سـيتم إطلاق سـراح السجناء بالكامل ليقضوا ثلثي مـدة عقوبتهم. وثار تسـاؤل هذا العام خصوصـا بالتزامن مـع الأزمة حول أن هـذا الوضع يُلزم الدولة بالإشـراف على السـجناء أثناء إجازتهم، ويجري توسـيع مصطلح «الاعتقـال البيتي» في ضـوء الوضع، ليصبح «السجن البيتي» أي تطبيق العقوبة لفترات أطول بكثير مما كان معمولا به عادة حتى اليوم.

وكتب موقع «إزرائيل ديفنس» المتخصص في قضايا مرتبطـة بالقضاء والأمـن وإنفاذ القانـون خصوصاً، أن «الأخطار الكامنة للسـجناء والموظفين في السجون في إسـرائيل وحول العالـم - تتطلب إيجـاد حلول مبتكرة للحـد من مخاطر الفيروس القاتـل وإدارة هذه المخاطر. ولقد أشـرنا بالفعل في الأسابيع الأخيرة إلى أن التحدي المتمثل في زيادة عدد السجون وخفض كثافة السجناء والموظفين من أجل منع العدوى والعدوى الجماعية، هو التحدي الكبير الذي يواجه حالياً صانعي القرار وسلطات السـجن. أحد الحلول هي الإجازات والإفراج عن السجناء. إن القرار الوشـيك بالإفراج عن حوالي ٥٦٠ سـجيناً هو بالتأكيد قرار حكيم وسيسمح ببعض المكاسب الأولية. حتى الإفـراج عنهـم، سـيذهبون في إجـازة. فكيف يشـرفون على عطلة؟ واحدة من الأدوات المحتملة التي قد تسـتخدمها هي نظام التقييـد الإلكتروني. الفكرة هي إرفاق حلقة (قيد) تكنولوجية للسجين، والتي تنبه وتراقب موقعه بشـكل دائم، ٧/٢٤. هـذه هي الطريقة التي تدير بها إدارة السجون مئات السجناء، وربما أكثر. هذا الحل سـيجعل مـن الممكن أيضاً تقليل مسـتوى الإجهاد بين السـجناء مـن خطر العدوى في السـجن، وسيسـمح أيضاً بالإشـراف عليهم أثناء خروجهم في ظروف السجن في المنزل».

وتعتـرف التقارير الرسـمية كمـا يقـول الموقع بأن التحديـات التي تواجه صانعي القـرار هي الاختيار بين الأسوأ والأقل سـوءاً. «فالإفراج عن عدة مئات من السجناء فقط لن يغير حقـاً واقع الاكتظاظ والظروف التي يعيش فيها السجناء والموظفون (السجّانون) المشرفون عليهم. كذلك، قد يؤدي إطلاق سـراح جزء من السـجناء إلى وضع سـلبي، حيث ستزداد فرصة الأحداث السلبية في السجن فقط. لذلك، كانت السجون في جميع أنحاء العالم تستعد منذ فترة طويلة للأحداث السلبية وأعمال التمرّد الجماعي ومحاولـة إيذاء الموظفين ومحاولات الهروب. إن المفارقة فـي الموقف هـي أن الموظفين في طليعـة التعامل مع السجناء هم الآن في خطر أعلى - خارج الاستجابة الطارئة في منع انتشار الفيروس داخل السجون والمعتقلات».

الرقابة الإلكترونية والدمج التأهيلي للسجناء.. واقع وأسئلة

الرقابـة الإلكترونية يمكن أن تشـكل بديلا للاعتقال بكونها تمكن من متابعـة موقع وجود المراقب وفقا لما قررته المحكمـة. تتيح هذه التكنولوجيا إطلاق سـراح معتقلين وكذلك سـجناء يتم إطلاق سراحهم مع وقف التنفيذ بقرار من لجنة التسـريحات. من أفضليات هذه الأداة تقليل أضرار الاعتقال أو السـجن، زيادة إمكانيات التأهيل، تقليل تكاليف السجن وإعطاء حل ما للاكتظاظ ونقص الأمكنة في السجون.

هذه الوسيلة أقرتها عدة تشـريعات وأحكام قضائية يقوم البحث بتفصيلها وتستثني عددا من الحالات منها ارتـكاب جريمة حكمها مؤبد، مخالفـات أمنية، مخالفات متعلقة بالسموم الخطيرة بما لا يشمل الاستخدام الفردي للسـموم، مخالفات ارتكبت من خلال اسـتخدام السـلاح الأبيض أو النـاري، مخالفات عنف ضد فـرد في العائلة، مخالفات متعلقة بأوامر الدخول إلى إسـرائيل والأحكام علـى عضوية منظمـات إجـرام (مافيا)، وكلهـا معرفة كمخالفات تنطوي على خطر متأصل في مجرد اقترافها.

في بحث سـابق لمركز أبحاث الكنيسـت نشـر قبل نحو شـهرين وتناول ما قبل فتـرة أزمة وباء كورونـا تبين أن سـلطة السـجون بحوزتها ٧٥٠ تجهيزا للقيـام بالرقابة الإلكترونية، ٦٠٠ منها لمعتقلين و-١٥٠ لسجناء وقد طلبت سـلطة السـجون مؤخرا إضافة عدد التجهيزات لمواجهة الأزمة الحالية وفعلا صودق على رفع العدد إلى ألف.

في العام ٢٠١٨ تم استخدام ١٢٧٩ تجهيزا للرقابة بينما في العام ٢٠١٩ في الأشهر الثلاثة الأولى تم استخدامها ٦٠٥ مرات. أي أن الارتفاع جاء بثلاثة أضعاف.

بيـن البدائـل المطروحة كما ذكر هنـاك اقتراح دمج معتقليـن في عمليـات تأهيل خارج السـجن حتى من دون اسـتعمال القيد الإلكتروني. وتقول وزارة الرفاه إن هناك حاجة لزيادة مـلاكات للموظفين من أجل تطبيق هـذا المقترح. في مطلع ٢٠٢٠ كان العدد ٣٦ ملاكا فقط. وردا على سـؤال حول وجود قوى بشرية عاملة كافية في السلطة المسـؤولة عن هذا التأهيل وكذلك: هل يوجد علاج كاف لهـذا الغرض فيما يتعلق بالمواطنين العرب في إسـرائيل، جاء أن الموضوع سيبحث وستقدم أجوبة عليه بمعطيات مفصلة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية